هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة العلوم التطبيقية

كلية الحقوق

ماجستير في القانون

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 24-26 مايو 2021

HA015-C3-R015

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب - مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3

ب. بيانات البرنامج 5

ج. ملخص الأحكام 9

د. المعايير والمؤشرات 11

المعيار (1) 11

المعيار (2) 25

المعيار (3) 39

المعيار (4) 50

هـ. الاستنتاج 61

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

*المعيار 1: **برنامج التعلُّم***
*المعيار 2: **كفاءة البرنامج***
*المعيار 3: **المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
*المعيار 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمُ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة العلوم التطبيقية
الكلية/ القسم*	كلية الحقوق
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	ماجستير في القانون
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	تم التصديق لجامعة العلوم التطبيقية من قبل وزارة التربية والتعليم – مملكة البحرين بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (140/2004) المؤرخ في 5 يوليو 2004
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	9
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	5 سنوات بدءًا من تاريخ إصدار ملخص التسكين في سجل الإطار الوطني للمؤهلات
عدد الوحدات*	9 مقررات بالإضافة إلى مقرر الرسالة
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	144
أهداف البرنامج*	1. تلبية حاجة المجتمع بخريجين متخصصين في مجال القانون العام أو القانون الخاص، والقادرين على خدمته، والعمل بكفاءة عالية، عبر تمكين الطالب من اكتساب المعرفة الناقدة، واستخدام المهارات الاحترافية، والإبداع في تطبيقها.

	2. إعدادُ خريجٍ قادرٍ على استخدام مزيج من الأساليب؛ للقيام بالتحليل النقدي والتقييم في مجال القضايا القانونية القائمة والمستحدثة. 3. تشجيع البحث العلمي الرصين والابتكار لدى المتعلم في المجال القانوني والمساهمة به، بتطوير مهاراته على استخدام أساليب ومنهجية وأخلاقيات البحث العلمي السليمة، وامتلاك أدواته. 4. تنمية وصقل قدرات الطالب العلمية، وخلق المناخ الملائم للإبداع والابتكار في المجال القانوني، بما يتلاءم مع أخلاقيات المهنة والمسئولية المجتمعية. 5. تنمية مهارات التواصل لدى المتعلم لنقل المعلومات والأفكار المعقدة في مجال القانون، والعمل باستقلالية في هذا الخصوص بسياقات متغيرة.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	A. الفهم والمعرفة: A1. إظهار معرفة ناقدة وفهم بكافة القضايا القانونية المعاصرة المهمة، والفقهية الخلافية المتعلقة بالموضوعات، والقواعد القانونية السارية محليًّا وإقليميًّا في هذا الخصوص، وبأصولها التاريخية وتطبيقاتها القضائية.

	A2. إظهار معرفة تفصيلية شاملة، وفهم بالقواعد الإجرائية الناظمة لعمل المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالعمل القانوني السارية محليًّا وإقليميًّا. B. المهارات الخاصة بالموضوع: B1. إظهار إبداع في تطبيق النصوص القانونية عمليًّا من خلال التعامل مع المواقف أو القضايا أو المشكلات المعقدة وغير المتوقعة المتعلقة بالمسائل القانونية. B2. إظهار مستوى احترافي في تخطيط وتنفيذ أبحاث ورسالة علمية متخصصة رصينة في مناحي القانون وتفصيلاته. C. مهارات التفكير الناقد: C1. إظهار مستوى احترافي في تفسير القواعد القانونية تفسيرًا أصوليًّا؛ يمكنه من الوصول إلى معاني النصوص الدقيقة، واستنباط الأحكام منها، وتحليلها تحليلاً دقيقًا. C2. إظهار القدرة على التحليل الناقد للنظريات، والآراء الفقهية، والأحكام القضائية، وأحكام الهيئات ذات العلاقة، وتكوين الرأي حيالها. D. المهارات العامة والتحويلية: D1. استخدام المهارات الاحترافية للتواصل بفاعلية شفهيًّا وكتابيًّا أثناء المناقشة، وعرض الأبحاث والموضوعات القانونية، والآراء الفقهية، وأثناء التواصل

	مع الأقران والمتخصصين، وبلغة سليمة في المجال القانوني. D2. العمل بمستوى احترافي في السياقات المتغيرة مع استدامة المسئولية تجاه الأفراد والمجموعات أثناء الحلقات النقاشية، وإعداد التقارير والمقالات البحثية الفردية و/ أو الجماعية في المجال القانوني.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم

جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئيًّا
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	لا ينطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف جزئيًّا
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الاستراتيجية.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أنَّ كلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية قد قامت بطرح برنامج "ماجستير في القانون" باللغة العربية في العام الأكاديمي 2012–2011، ثم توقف البرنامج لمدة من (3–4) سنوات، ثمَّ أعيد استئنافه بناءً على قرار من مجلس التعليم العالي بتاريخ 10 فبراير 2016، بعد إجراء التحسينات المطلوبة عليه. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال تقرير التقييم الذاتي – أنه يجري التخطيط للبرنامج وفقًا لسياسة التخطيط المعتمدة والموضحة في إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، ولائحة الدراسات العليا، والإطار الوطني للمؤهلات، وتعليمات مجلس التعليم العالي. ووفق الهدف من إنشاء الكلية ذاتها حسب ما جاء في قرار التأسيس رقم (و د 140–2006)، والصادر في 5 يوليو 2004. ومع ذلك، ترى لجنة المراجعة أنَّ البرنامج في تخطيطه الحالي يضم تخصص القانون العام وتخصص القانون الخاص، ويدمجهما في برنامج ماجستير واحد، في حين أنه من الأصوب طرح برنامجين منفصلين؛ أحدهما ماجستير قانون عام، والآخر ماجستير قانون خاص؛ ليتحقق قدرٌ أكبر من التخصص للخريجين في أحد فرعي القانون. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج بِنِيَّةِ القائمين على البرنامج في طرح برنامجين منفصلين على النحو المبين سالفًا، إذا حصلت الجامعة على الترخيص اللازم لذلك، خاصة في ظل صعوبة الحصول على ترخيص لبرامج

القانون؛ لتشبع سوق العمل بخريجيه. وقد وضحت الإدارة العليا أنها تعالج هذه المسألة من خلال طرح مسارين في هذا البرنامج؛ أحدهما في القانون العام والآخر في القانون الخاص؛ لتحافظ على تخريج خريجين أكثر تخصصًا. وإن كانت لجنة المراجعة ترى في طرح مسارين حلًّا مناسبًا في الوضع الراهن، إلا أنها توصي بالإسراع في طرح برنامجين منفصلين للماجستير؛ أحدهما في القانون العام، والآخر في القانون الخاص عوضًا عن دمجهما في برنامج واحد؛ ليتحقق للطالب قدرٌ أكبر من التخصص.

- بعد اطلاع اللجنة على تقرير التقييم الذاتي، ومقابلات الزيارة الافتراضية، والأدلة الداعمة ومنها سياسات الجامعة، وسجل المخاطر على مستوى الجامعة، وسجل المخاطر على مستوى الكلية، ومحضر اجتماع لجنة المخاطر، وأدلة على مواجهة جائحة كوفيد-19، تبين للجنة المراجعة أنَّ لجنة التخطيط الإستراتيجي، وإدارة المخاطر على مستوى الجامعة تتولى وضع وإدارة الخطط المستقبلية إزاء المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه برنامج ماجستير في القانون، واتخاذ الإجراءات والحلول المناسبة للتصدي لها ومعالجتها، والتي كان من أهمها اعتماد نظام التعليم عن بعد (محاضرات واختبارات) منذ ظهور جائحة كوفيد-19. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ إدارة البرنامج حرصت جديًّا على وضع تصور بعدد لا بأس به من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البرنامج، واقترحت الحلول لها كما حدث مع مخاطر كورونا وهو أمر مستحسن، ومع ذلك تُشجع اللجنة ضرورة تحديث قائمة المخاطر دوريًّا حسب المستجدات المحلية والعالمية.

- وفقًا للمقابلات والأدلة المقدمة، تبين أن الجامعة قد قامت بتشكيل لجنة التسكين الخاصة بالبرنامج؛ لتتولى إجراءات استيفاء متطلبات تصميمه، وفقًا للإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين، ويعاون اللجنة المذكورة في مهمتها لجنة التأكيد، وقد عقدت اللجنتان اجتماعات عديدة لإتمام المهام المنوطة بهما. وبناءً على فحص عينة من مواصفات المقررات، والخطة الإرشادية للبرنامج، ترى لجنة المراجعة أنَّ لدى البرنامج أهدافًا محددة وواضحة ينبثق عنها مخرجات محددة للبرنامج؛ تعكس ما جاء في الإطار الوطني للمؤهلات. وبالتالي، وجدت لجنة المراجعة أنَّ البرنامج يفي بمتطلبات تصميم المؤهل الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات، وما يتعلق به من عمليات ربط المؤهلات وإقرارها.

- تبين – من خلال الأدلة المُقَدَّمَة – أن برنامج "ماجستير في القانون" ذو تسمية مختصرة تدل على محتواه، وتعكس مستواه (التاسع) وفقًا لدليل الإطار الوطني للمؤهلات، وأن الشهادات التي تقدمها الجامعة لخريجي البرنامج توثق كل المعلومات الضرورية المتعلقة به، بالإضافة إلى أنَّ معلومات

البرنامج متاحة على موقع الجامعة الإلكتروني. ومع ذلك وعلى الرغم من أن البرنامج يطرح مسارين أحدهما في القانون العام، والآخر في القانون الخاص، إلا أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ الشهادة الممنوحة للطالب لا توضح ذلك. وقد تبين – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – أنَّ الجامعة تسعى للحصول على موافقة مجلس التعليم العالي على وضع مسار الطالب ضمن الشهادة. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأن يُوضَّح في الشهادة الممنوحة لطالب ماجستير في القانون المسار الذي اجتازه سواء أكان في مسار القانون العام أم في مسار القانون الخاص.

- لدى برنامج "ماجستير في القانون" خمسة أهداف واضحة وملائمة؛ يتم التأكد من تحققها من خلال مراجعته الدورية والسنوية والفصلية. كما تبين – من خلال الأدلة – أنَّ هذه الأهداف تخضع للمراجعة المنتظمة من خلال الاستعانة بآراء الأشخاص ذوي العلاقة من طلبة وخريجين وأرباب أعمال وكذلك المجلس الاستشاري. كما تبين أنَّ البرنامج قد استفاد من المقايسة المرجعية مع إحدى الجامعات الإقليمية، في إدخال تحسينات عليه؛ أشار إليها الجدول المرفق في تقرير التقييم الذاتي، ومن بينها مراجعة أهدافه.

- تبين – من خلال الجداول والأشكال المبينة في تقرير التقييم الذاتي – أنَّ هناك ربطًا بين الخطة الإستراتيجية للجامعة والبرامج المطروحة بها، كما يوجد ربطٌ بين رسالة الكلية ورسالة الجامعة، وبين أهداف البرنامج ورسالة الكلية والجامعة، وبين أهداف البرنامج والأهداف الإستراتيجية للجامعة. ويهدف البرنامج إلى "تشجيع البحث العلمي الرصين والابتكار لدى المتعلم في المجال القانوني والمساهمة به، بتطوير مهاراته على استخدام أساليب ومنهجية وأخلاقيات البحث العلمي السليمة، وامتلاك أدواته المساهمة في عملية البحث العلمي"، وتحقيقًا لذلك قامت إدارة البرنامج بتضمين مقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني" (LM601)، ومقرر الرسالة (LM600)، اللذيْن يساهمان في تحقيق رسالة الجامعة والكلية فيما يتعلق بمسائل البحث العلمي، كما تبين عقد مؤتمر علمي (افتراضي) بتاريخ 6 ديسمبر 2020؛ لتشجيع البحث العلمي القانوني في الجامعة.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة مواصفات عامة للخريجين، مشار إليها في كتيب الطالب إصدار 2020-2021، ومواصفات البرنامج، ومن أهم هذه المواصفات أن يكون الخريج قادرًا على تلبية حاجة المجتمع في المجال القانوني في شتى مجالاته، ولاسيما مجال القانون العام أو القانون الخاص، وذلك بعد تزويده بالمعرفة الناقدة، والمهارات القانونية، وصقل موهبة البحث العلمي لديه، وأن يكون لديه القدرة على فهم، وتحليل، وحل كافة القضايا القانونية المعاصرة المتعلقة بالموضوعات والقواعد القانونية السارية محليًّا وإقليميًّا في هذا الخصوص. وفى هذا الصدد، أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى حرص الجامعة على ربط مواصفات الخريجين مع المخرجات التعليمية لبرنامج "ماجستير في القانون".

- بيَّن تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة أن إستراتيجية التعلم في جامعة العلوم التطبيقية تستلزم أن تكون مخرجات التعليم في برنامج "ماجستير في القانون"، واضحة ومحددة، وتندرج تحت الفئات التالية: الفهم والمعرفة، والمهارات العملية، والفكر الناقد، والمهارات العامة والتحويلية، كما يجب أنَّ تتلاءم هذه المخرجات مع أهداف ونوع البرنامج ومستواه التعليمي، وتتوافق مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات في مملكة البحرين. وبفحص مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وجدت لجنة المراجعة أنَّ للبرنامج ثمانية مخرجات للتعلم؛ تندرج تحت الفئات الثلاث السابقة الذكر، كما أنها مرتبطة بأهداف البرنامج، وأنها ملائمة لنوعه ومستواه. ومع ذلك، تقترح لجنة المراجعة أن يتم النظر في تطوير مخرجات تعلم للبرنامج خاصة بكل مقرر، بحيث تكون معبرة عن الهدف الأول من البرنامج، وهو تخريج خريجين متخصصين في أحد فروع القانون العام، أو القانون الخاص.

- وفقًا للأدلة المقدمة، فإن إدارة برنامج "ماجستير في القانون" تسعى لصياغة مخرجات تعلمه، بحيث تكون متلائمة ومتوافقة مع المستوى التاسع من الإطار الوطني للمؤهلات، والبرامج المماثلة محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا، وتُبين الأدلة المقدمة أنه قد تم إجراء مقايسة مرجعية لمخرجات التعلم المطلوبة

للبرنامج، كما تمت مراجعتها ضمن مراجعته الدورية، والتي كان آخرها بتاريخ 12 ديسمبر 2017. وترى لجنة المراجعة أنَّ مخرجاته التعليمية المُتَضَمَّنَة في وثيقة توصيفه واضحة وقابلة للقياس، وتيسر من إعداد مصفوفة تحقق مخرجات التعليم على مستواه.

- وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم في جامعة العلوم التطبيقية، فيجب أن يتوافق مستوى ومحتوى كافة المقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأن تتلاءم مع المستوى التاسع في دليل الإطار الوطني للمؤهلات، وفى هذا الشأن، تتبع إدارة البرنامج آليات متنوعة؛ للتأكد من ذلك، منها: إنشاء لجنة التسكين والتوكيد؛ لتتولى هذه المهمة، وإجراء مقايسات مرجعية مع جامعات إقليمية. وبفحص عينة من مواصفات المقررات تبين أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية تتوافق مع مستواها ومحتواها.

- تتضمن وثيقة مواصفات برنامج "ماجستير في القانون"، مصفوفةً لربط مخرجات التعلم المطلوبة لكافة المقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما تتضمن وثائق مواصفات المقررات جدولًا يربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد فحصت لجنة المراجعة مصفوفة وجداول الربط تلك، ووجدتْ أنَّ هناك ربطًا ملائمًا بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع مخرجات التعلم المطلوبة لبرنامج "ماجستير في القانون".

- تبين للجنة المراجعة – من خلال الأدلة، ومن خلال تقرير التقييم الذاتي – أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة في المقررات التي تتضمن جانبًا بحثيًّا تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد اطلعت اللجنة – على وجه الخصوص – على مقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني" (ML601)، ومقرر "الرسالة" (ML600)، ووجدت أنَّ مخرجاتهما مربوطة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكلٍ سليم.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- قامت إدارة البرنامج بتحديث الخطة الدراسية التي كانت مطبقة من الفصل الأكاديمي 2016–2017، وأصدرت خطةً جديدةً؛ تم إقرارها والعمل بها من الفصل الأكاديمي 2020–2021، بعد إجراء مقايسات مرجعية مع برامج مماثلة في جامعات محلية وإقليمية، وبعد الأخذ بتوصيات أرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري. وتتضمن الخطةُ الحاليةُ (36) ساعة معتمدة موزعة على أربعة فصول دراسية، وقد تم تقسيم الساعات المعتمدة في الخطة على النحو التالي: خمسة مقررات إجبارية بواقع (15) ساعة معتمدة، وأربعة مقررات اختيارية بواقع (12) ساعة معتمدة يختارهم الطالب من بين (14) مقررًا، بالإضافة إلى رسالة علمية خُصِّصَ لها تسعُ ساعات معتمدة؛ يقوم بها الطالبُ في الفصل الأخير. وتسمح الخطةُ الدراسيةُ للبرنامج بالجمع بين الأساس النظري المُعَمَّق لجميع الطلبة مع تمكينهم من التخصص إما في القانون العام، أو في القانون الخاص مع تمكينهم من اكتساب قدرات بحثية متقدمة. وقدِ اتَّضَحَ للجنة المراجعة – من خلال الزيارة الافتراضية – أنَّ الطالب يدرس (30) ساعة معتمدة إما في تخصص القانون العام، أو في تخصص القانون الخاص من إجمالي عدد الساعات المعتمدة للبرنامج، وقدرُها (36) ساعة معتمدة. وحيث إنَّ الحد الأدنى المُتَعَارَف عليه إقليميًّا لعدد الساعات المعتمدة لبرامج "ماجستير في القانون" هو (30) ساعة معتمدة، فإن ذلك يدل على أنَّ طالب "ماجستير في القانون" يدرس عدد الساعات المعتمدة اللازمة لحصوله على الدرجة، سواء اختار مسار القانون العام، أو مسار القانون الخاص. وتشترطُ الخطةُ الدراسيةُ اجتيازَ الطالب (21) ساعةً معتمدة للتسجيل في مقرر الرسالة (ML600)، ومن ضمنها الساعات المعتمدة المقررة لمقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني" (ML601)، وهو ما قد يسمح بتسجيل الرسالة دون إتمام الطالب بعض المقررات الإلزامية للبرنامج، ولا بأس في ذلك، حيث يتحدد تخصص الطالب بالمقررات الاختيارية لا الإلزامية. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ الخطةَ الدراسيةَ واضحةٌ ومحددةٌ مع توزيع مناسب لعدد الساعات المعتمدة على سنوات البرنامج، وتحديد المتطلبات السابقة لبعض المواد. وقد علمت لجنة المراجعة – أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أن إدارة البرنامج كانت حريصةً على أن تتوافق الخطة الدراسية مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، وأن توفر للطالب المهارات والمعرفة القانونية في الجانب النظري والعملي معًا. ومع ذلك، ترى لجنة المراجعة أنَّ تخصيص فصل أكاديمي واحد فقط لمقرر الرسالة (LM600)، غير كافٍ لإنجاز الرسالة بطريقة أكاديمية وعلمية سليمة، ويمثلُ عبئًا على الطالب. ولذلك توصي اللجنة بأن يُعاد النظر في المدة المقررة لإنجاز الرسالة، كما تقترح

اللجنة أن يُطْرَحَ مقررُ "الرسالة" بداية من الفصل الأكاديمي الثاني، بعد اجتياز الطالب مقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني" (LM601)؛ حتى يكون أمام الطالب متسعٌ من الوقت لإنجاز رسالته بطريقة سليمة. كذلك توصي لجنة المراجعة بأن يتم إدراج مقرر "المرافعات المدنية والتجارية" (LM614)، ومقرر "فقه المعاملات الإسلامية" (LM681)، كمقررات إجبارية لأهميتها النظرية والعملية، وتتوافق مع المعمول به في البرامج المماثلة محليًّا وإقليميًّا، والتوصيات الصادرة من المجلس الاستشاري للبرنامج.

- قامت إدارة البرنامج بتحديث منهجه الدراسي، وأصدرت خطة جديدة تم إقرارها والعمل بها من الفصل الأكاديمي 2020–2021؛ وذلك بعد إجراء عدد من المقايسات المرجعية مع برامج مماثلة على المستويين المحلي والإقليمي، وبعد الاستعانة بتوصيات أرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري للكلية.

- نظرًا للتعديل الذي طرأ على الخطة الإستراتيجية لجامعة العلوم التطبيقية للأعوام السابقة 2015–2020، والخطة الإستراتيجية الحالية للأعوام 2020–2025، والذي تمثل في تبني سياسة زيادة المكون التطبيقي للمقررات الدراسية، فقد استهدف تعديل برنامج "ماجستير في القانون" في العام الأكاديمي 2020–1202، تحقيقَ مزيد من التوازن بين النظرية والتطبيق في مقررات البرنامج بأن استلزمت أوصاف البرنامج أنْ يتضمن كلَّ مقرر كتابةَ بحثٍ قانوني، أو دراسةِ حالةٍ واقعيةٍ، أو تعليق على حكم قضائي، أو تحكيمي. ويتبين ذلك أيضًا في مواصفات المقررات الدراسية، بالإضافة لمقرري البحث القانوني (LM601)، والرسالة (LM600) اللذيْن يتضمنان الجانبيْن النظري والتطبيقي معًا. كذلك تبين – أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – قيام إدارة البرنامج بإجراء أنشطة تعليمية على شكل مناقشات جماعية، واستضافة شخصيات قانونية بجانب استخدام الموارد المتوفرة في مكتبة الجامعة كوسيلة لزيادة الجانب التطبيقي.

- اطلعت لجنة المراجعة على المحتوى الدراسي لعينة من المقررات الدراسية، ولاحظت أنها توصَّف جميعًا بأنها "دراسات معمقة"، وأنَّها تقوم على تقسيم المقرر إلى مقرر عام، وآخر خاص، وهو ما يتفق مع الأصول المتعارف عليها لإجراء الدراسات المعمقة التخصصية، وما يجري عليه العمل في الجامعات على المستوى الإقليمي والدولي. إلا أنَّ هيكل المقرر في هذه العينات وفي غيرها من النماذج يشير إلى العودة بالمقررات إلى مجرد تدريس المقرر العام، الذي يفترض فيه أنَّ الطالب قد سبق له دراسته في مرحلة البكالوريوس؛ مما يؤثر على تحقق المخرجات التعليمية للمقرر، ويؤثر كذلك بالسلب على

جودة رسائل الماجستير. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بضرورة إعادة صياغة محتوى المقررات الدراسية على نحو يتبين منه الالتزام بمنهج تقسيم المقرر إلى مقرر عام، وآخر خاص، والالتزام بتدريس موضوع المقرر الخاص مع التعمق فيه بشكل يغطي عناصرَ العمق والاتساع.

- تتعدد المصادر المعرفية المتاحة للطلبة؛ الورقية منها والإلكترونية، في نماذج مواصفات المقررات. وتتنوع المراجع المذكورة فيها بين المؤلفات القانونية العامة في موضوع المقرر، وبين الأبحاث المتخصصة في جانب منه. ويستدل تقرير التقييم الذاتي، بإدراج بحثين ضمن مراجع مقررين دراسيين كدليل على الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في تدريس المقررات. وتتسم معظم المراجع بأنها حديثة نسبيًّا. غير أنَّ لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ الكتب التي تتناول التشريع البحريني قليلة، ولا يغلب عليها الحداثة، ولاسيما في مجال التشريع والقضاء والتحكيم. وعليه، توصي لجنة المراجعة بتحديث الكتب الدراسية التي تدرس في البرنامج، بحيث تغطي آخرَ المستجدات القانونية المعاصرة في مجال التشريع البحريني.

- بين تقرير التقييم الذاتي، وجود إطار أكاديمي للمقررات القائمة على البحث في البرنامج، بحيث يضمن هذا الإطار تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع وضع آليات؛ لضمان وقياس نتائج ذلك، ومن هذه المقررات مقرر "الرسالة" (ML600)؛ إذ وضعت الكليةُ القواعدَ والإجراءات اللازم استيفاؤها لإقرار الرسالة؛ بداية من تقرير الصلاحية، وتشكيل لجنة المناقشة، وآلية احتساب التقدير الذى يُمْنَحُ للرسالة، وتحديد هذه التقديرات، وإجراءات تعديلها، أو تعليقها، وكذلك الحال بالنسبة لمقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني" (LM601)؛ إذ توجد إجراءات متبعة للتأكد من إجراء الطالب بحثًا متعمقًا في موضوع يندرج تحت أحد مقررات البرنامج الإجبارية، ويُشترط فيه استيفاء عدة محاور بحثية من خلالها يتأكد أستاذ المقرر من استيفاء البحث لمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر والبرنامج، كذلك تستلزم خطة البرنامج تكليف الطالب بعمل بحث في كل مقرر دراسي؛ لتدريبه على البحث العلمي، وربط ما يدرسه بالدراسات القانونية النظرية والعملية.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال الأدلة المقدمة – وجود تدريب لطلبة البرنامج على مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي، وذلك من خلال المحاضرات التي يلقيها أساتذة المقررات عليهم، وقد تأكدت لجنة المراجعة من ذلك أثناء المقابلات. كذلك توجد آليات على مستوى الجامعة؛ لتوعية طلبة الدراسات العليا بأخلاقيات البحث العلمي، ومنها المنشورات والكتيبات التي توفرها الجامعة كدليل إعداد رسائل

الماجستير، وكتب الدراسات العليا، ولائحة المخالفات المسلكية، وسياسة أخلاقيات البحث القانوني، وإرشادات أبحاث مقررات الماجستير، كما تخضع الأبحاث والرسائل العلمية لبرنامج متخصص في كشف الانتحال الأكاديمي Turnitin.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة سياسة خاصة بالتعليم والتعلم تُعرفُ بـ "إستراتيجية التعليم والتعلم"؛ تهدف إلى تحقيق أولويات منها: خلق بيئة تعلم مناسبة، مشاركة ودعم ونجاح المتعلم، التعليم المُعَزَّزُ بالتكنولوجيا المعاصرة، دعم وتشجيع التميز في التعليم، تشجيع التميز والإبداع في مجال التعليم، تشجيع التعليم القائم على البحث العلمي، وإجراء المراجعات والتقييم والتغذية المناسبة في مجال التعليم والتعلم. وتتضمن هذه السياسة أساليب تدريس مناسبة، ومنها: المحاضرات التفاعلية، الحلقات النقاشية، دراسات تطبيقية للأحكام القضائية والمسائل القانونية المستجدة، التعلم الذاتي، حضور طلبة البرنامج لمناقشة الرسائل العلمية والندوات، تشجيعهم على الذهاب للمكتبة والاستفادة من خدماتها، وتنعكس تلك الأساليب في توصيف البرنامج، وفي مواصفات المقررات الدراسية. وترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الأساليب مناسبة لمستوى برنامج الماجستير. وتتولى لجنة التعليم والتعلم بالجامعة وإدارة كلية الحقوق متابعةَ تنفيذ السياسات والإستراتيجيات، والأساليب التي أقرتها الجامعة في مجال التعليم والتعلم؛ لضمان تحققها على الوجه المطلوب وفقًا لمعطيات الجودة والمعمول به في الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية.
- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، وبعد فحص عدد من الأدلة وجدت لجنة المراجعة أنَّ الجامعة تتبع عدة إجراءات؛ لتتأكد من توافق أساليب التعليم والتعلم التي تضمنتها الخطة الإرشادية للبرنامج مع فلسفة التعليم الخاصة بجامعة العلوم التطبيقية، بحيث تضمن تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في ضوء نتائج الأبحاث الحالية، ومن هذه الإجراءات: ربط أساليب التدريس بالبرنامج مع إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم المعتمدة بالجامعة، وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم والتعلم من خلال إشراك (17) عضو هيئة تدريس في دورة الزمالة البريطانية في التعليم العالي، وعمل مقايسات مرجعية لمحتوى المقررات الدراسية بالبرنامج مع برامج مماثلة محليًّا وإقليميًّا، كذلك محاذاة

أهداف البرنامج مع مخرجاته التعليمية. ويتولى منسق البرنامج مسئولية التحقق من استيفاء أساليب التدريس بالبرنامج لمتطلبات الجودة في مجال التعليم والتعلم.

- من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج في الزيارة الافتراضية وفحص الأدلة، وجدت لجنة المراجعة أنَّ إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم بجامعة العلوم التطبيقية، لم تشر صراحة إلى التعلم الإلكتروني كجزء من سياسة التعليم والتعلم، وإنما أشارت إليه تحت (البند: 6.6)، ومع ذلك فإن التعلم الإلكتروني هو أحد الأساليب التي تستخدم في تدريس جميع البرامج، ومنها برنامج "ماجستير في القانون"، وقد أنشأت الجامعة إدارة للتكنولوجيا والاتصالات، بحيث تكون مسئولة عن وضع الخطط، والبرامج، ومراقبة التعلم الإلكتروني. كما اعتمدت الجامعة في مجال التعلم الإلكتروني منصة (Moodle)، والتي يتم من خلالها إنشاء الفصول الدراسية الافتراضية، وإلقاء المحاضرات والأنشطة الفصلية، وإجراء الامتحانات والتقييمات ومناقشة الرسائل، وقد توسعت الجامعة في مجال التعلم الإلكتروني بعد ظهور وباء كورونا (كوفيد-19). وقد اطلعت اللجنة على استبيان لقياس رضا الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في هذا الشأن. كما اطلعت على تعليمات خاصة بالتعليم عن بعد التي أصدرتها الجامعة، وكتيب خاص بكيفية استخدام نظام الفصول الافتراضية، وسياسة التعليم عن بعد على مستوى الجامعة. وقد أُسْنِدَ إلى إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة مراقبة استخدام الطلبة لوسائط التعلم عن بعد، وتقديم تقارير بذلك لأعضاء هيئة التدريس؛ ليتسنى لهم اتخاذ التدابير المناسبة لعلاج مشكلات الطلبة.

- تطبيقًا لإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، يسعى برنامج "ماجستير في القانون" إلى تشجيع مشاركة الطلبة في عملية التعلم، وقيامهم بالتطبيق العملي للجوانب النظرية التي يدرسونها في مواد البرنامج، وهو ما يساعدهم على كسب وتنمية مهارات التعلم مدى الحياة، وبفحص الأدلة المقدمة وجدت لجنة المراجعة أنه يُطلب من الطلبة الاعتماد على أنفسهم في عمل الأبحاث وإعداد رسائلهم العلمية، وبوجه خاص في مقرري "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني" (LM601)، و"الرسالة" (LM600). كما يتمُّ إشراكُهم في التعليم عن طريق تمثيلهم في المجالس ذات الصلة بعملية التعليم والتعلم ومنها: مجلس الجامعة، ولجنة التعليم والتعلم، ولجنة الخبرة الطلابية ومجالس الكلية، والأقسام (ممثل واحد في كل مجلس). ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى مشاركتهم في مؤتمرين للكلية، أحدهما افتراضي، بالإضافة

إلى إجراء استبيانات طلابية، ومذكرات تفاهم مع جهات ذات صلة مثل مجلسي النواب والشورى، ومعهد البحرين للتنمية السياسية.

- وفقًا لإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، تعمل الجامعة على توفير بيئة تعلم مناسبة تشجع الطلبة على البحث العلمي، وتطوير وتنمية وتعميق قدراتهم البحثية بما يشجعهم على الابتكار والإبداع في المجال القانوني، ومن هذه المحفزات: توفير عدد مناسب من أحدث الكتب القانونية العامة والمتخصصة، والرسائل العلمية، والمجلات والدوريات باللغات العربية والأجنبية في مكتبة الجامعة، والاشتراك في بعض قواعد البيانات القانونية المعروفة مثل دار المنظومة، بجانب قواعد بيانات محلية وأجنبية أخرى، بالإضافة إلى توفير فصول دراسية، وقاعات للمحاضرات، ومختبرات حاسوب مزودة بأحدث التقنيات التكنولوجية المعاصرة. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، تأكدت اللجنة من جدية الجهود المبذولة من قبل البرنامج في هذا الشأن.

- تتضمن الخطة الإستراتيجية الجديدة للجامعة 2020–2025، أهدافًا إستراتيجية، من بينها أن يكتسب الطالب ثقافة التعليم المستمر طوال الحياة. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ الجامعةَ تعزز مفهوم التعلم مدى الحياة لدى الطلبة، وتروج لذلك من خلال المحاضرات النقاشية والتفاعلية، ودراسة وتحليل الأحكام القضائية، وحضور مناقشات الأبحاث والرسائل (واقعيًّا أو افتراضيًّا)، وعقد حلقات النقاش/Seminars، والمؤتمرات، والورش العلمية، والمؤتمرات الطلابية، وينظم مكتب شئون الطلبة بالجامعة عدة فعاليات ومنتديات طلابية؛ تساهم في التكوين العلمي للطالب. بالإضافة إلى ذلك، علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات، أنَّ الجامعة تحرصُ على خلق بيئة افتراضية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛ تتم فيها مناقشة شتى القضايا الطلابية.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسات، ولوائح، وأنظمة بشأن إجراء التقييمات في البرامج التي تطرحها، تتمثل في إستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، وسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة. وتتبع كلية الحقوق هذه الإجراءات والسياسات، والتي انعكست في توصيفات المقررات الدراسية، وتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات ومن بينها: الاختبارات التحريرية بما فيها اختبارا المنتصف والنهائي، ومناقشة وعرض الطالب للبحث، أو ورقة العمل، أو القضايا القانونية، وتفاعل الطالب على المنصات الإلكترونية، ومساهمته في العمل الجماعي، وقدرته على المناقشة المنطقية. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة، إلى أنَّ مجلس الجامعة قد اتخذ قرارات إبان جائحة كورونا؛ لتعديل أوزان التقييمات حتى تتوافق مع أسلوب التعلم عن بعد، ففي الفصل الثاني من العام الأكاديمي 2019–2020، تمَّ استبدالُ جميع الامتحانات بأعمال فصلية، بحيث تغطي كافة مخرجات التعلم. وفي الفصل الصيفي من العام الأكاديمي 2019–2020، وُزعت نسب التقييم بالتساوي بين أعمال فصلية بمعدل (50%)، وعمل نهائي بمعدل (50%)، وفي الفصل الأول من العام الأكاديمي 2020–2021، كانت نسبة الأعمال الفصلية بمعدل (60%)، والامتحان النهائي المحوسب وعن بعد بمعدل (40%). وترى لجنة المراجعة أنَّ قرارات مجلس الجامعة في هذا الشأن كانت مناسبة من حيث الاستجابة للوضع الاستثنائي الذي فرضته ظروف الجائحة، وتقترح على البرنامج الأخذ بالتقييم الشفهي لمقررات البرنامج، بحيث يُخَصَّصُ له نسبة معينة من إجمالي الدرجة – على سبيل المثال (25%) – ويتم من خلاله تقييم مدى إلمام الطالب بالمحتوى العام للمقرر الدراسي بشكل كلي، كما هو معمول به في العديد من الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- وجدت لجنة المراجعة أنَّ السياسات، والأنظمة، واللوائح، والتعليمات الخاصة بالبرنامج منشورة في دليل الطالب، ودليل الكلية، وسياسة المخالفات المسلكية، والانتحال، ولوائح الامتحان، وتعليمات مجلس الجامعة المتعلقة بالطلبة، ويتم إبلاغها إلى جميع الجهات ذات الصلة من خلال لقاءات تعريفية مع الطلبة؛ لتعريفهم بهذه السياسات والإجراءات سواء بشكل افتراضي أو وجهًا لوجه، والتواصل معهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك تعمل الجامعة على عقد لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس، ولا سيما الجدد منهم؛ لتعريفهم بهذه السياسات والإجراءات، كما أنَّها متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة.
- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم إدارة البرنامج بعمل تقييمات ذات طابع تكويني وتجميعي في كل المقررات الدراسية، وتهدف هذه التقييمات إلى تحقيق المخرجات التعليمية المطلوبة للبرنامج، كما يتم في نهاية كل فصل أكاديمي عمل تقييم ختامي، بحيث يكون تصميمه مرتبطًا بالمخرجات التعليمية

للمقرر؛ حتى يتم قياسه لمعرفة مدى تحققه للمخرجات التعليمية. ويتم التصحيح طبقًا لمعايير التصحيح في الجامعة، وفي ضوء ما تتضمنه توصيفات المقررات. كذلك تبين – من خلال المقابلات – أنَّ التغذية الراجعة على أعمال الطلبة تُقَدَّمُ لهم شفهيًّا وبشكل فوري، أو بشكلٍ مكتوبٍ على أعمالهم في أقرب وقت من تاريخ انتهاء تصحيح الامتحان، أو أي تكليفات أخرى، كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّه – إعمالًا للشفافية – يتم إعطاءُ الطلبةِ فرصةَ التعليق، وإبداء الملاحظات على درجاتهم، ومناقشة المصحح بشأنها؛ حتى يتم تدارك أوجه النقص في التقييمات اللاحقة؛ لمعرفة مدى تقدم مستواهم العلمي في المقرر الدراسي.

- التزامًا بسياسة البحث العلمي، وسياسة أخلاقيات البحث، أنشأت الجامعة لجنة البحث والابتكار وأخلاقيات البحث العلمي؛ لضمان تنفيذ هذه السياسات. وقد تبين – من خلال المقابلات – قيام المرشدين الأكاديميين بدعم الطلبة فيما يخص مهارات الكتابة والدراسة بما في ذلك أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي. كما تخضع أعمال الطلبة إلى برامج كشف الانتحال الأكاديمي بما في ذلك تقارير التدريب الداخلي، وتقارير عمل الدورة التدريبية النهائية. ويسرى ذلك على البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس، وأيضًا الأبحاث والرسائل العلمية الخاصة بالطلبة، وتتابع لجنة البحث والابتكار وأخلاقيات البحث العلمي تنفيذ ذلك. وقد قامت لجنة المراجعة بالاطلاع على دليل إضافي، تضمن التحقيق مع بعض طلبة البرنامج؛ لمخالفتهم الأمانةَ العلميةَ وأخلاقيات البحث العلمي.

- يوضحُ كتيبُ الدراسات العليا، الآليات المتبعة لمتابعة ومراجعة تقدم الطلبة في مقرر "الرسالة" (ML600)؛ إذ ينص في المادة: (7 – فقرة:1) على أنَّ المشرف يتابع الطالب منذ لحظة البدء في إعداد الرسالة، من حيث اختيار الموضوع، والمصادر، وكتابة الرسالة، وقراءة وعمل الملاحظات على الأجزاء التي يقدمها الطالب، إلى لحظة تسليم الطالب النسخة النهائية، والتي يتم – بناءً عليها – عمل تقرير بصلاحيتها للمناقشة. كذلك يقوم المشرف – خلال فترة إعداد الرسالة – بعقد لقاءات دورية مع الطلبة الذين يشرف على رسائلهم؛ لمتابعة تقدمهم، وتذليل ما يعترضهم من عقبات بشأن أي أمور علمية تتعلق برسائلهم. وعلمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أنَّ الكلية قد قامت بإنشاء قاعات افتراضية تناقش فيها كل الأمور التي يحتاجها الطلبة بشأن الرسائل التي يقومون بإعدادها، وَفْقَ منظومة التعليم عن بعد المعتمدة الان بالجامعة.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ هناك آليات واضحة ودقيقة بشأن منح الطلبة الدرجات التي تتناسب مع إنجازاتهم في أداء التقييمات، أو الأبحاث، أو الرسالة، ومن هذه الآليات: أن يُراعى في أسئلة التقييمات العمق، وتغطية جميع المحتوى للمقرر، وأن تتسم بالدقة والوضوح، وتناسب جميعَ مستويات الطلبة، مع تحقيقها لمخرجات البرنامج. كما علمت لجنة المراجعة، من خلال المقابلات أنه – إعمالاً للشفافية – يتم توزيع عادل للدرجات على كل أسئلة التقييم، ويعلن ذلك بوضوح للطلبة في التقييم ذاته، بالإضافة إلى وضع إجابات نموذجية للتقييمات، بحيث تستخدم لمقارنتها بإجابات الطلبة؛ لمعرفة تناسب الدرجات المرصودة لهذه الإجابات. وتستعين الكلية بالتدقيق الداخلي البعدي على التقييم، ويكون بغرض التأكد من صحة احتساب الدرجة، ورصدها، وسلامة معايير التصحيح، والتوزيع العادل للدرجات على كافة أسئلة التقييم، كما يطبق التدقيق الخارجي القبلي بالنسبة للتقييمات النهائية، ويتم ذلك إلكترونيًّا؛ وذلك بهدف معرفة مستوى التقييم ومدى تناسبه مع الدرجات.

- تبين – من خلال الأدلة المُقَدَّمَة – أنَّ لجامعة العلوم التطبيقية لائحة مخالفات مسلكية طلابية تضم (14) مادة بينت أهم المخالفات المسلكية والجزاءات المُقَرَّرة بشأن كل منها، وكذلك تشكيل واختصاصات لجان المخالفات المسلكية على مستوى الجامعة والكليات. وفيما يتعلق بتظلمات الطلبة من نتائج التقييمات، تتيح أنظمة ولوائح الجامعةُ للطالب الحقَّ في التظلم خلال (10 أيام) من تاريخ إعلان النتيجة، ويقدم التظلم إلكترونيًّا؛ نظرًا للأخذ بنظام التعليم عن بُعد في ظل جائحة كورونا. وينظر التظلم من قبل لجنة تشكل بمعرفة رئيس القسم المختص، ليس من بينها أستاذ المقرر المتظلم منه، ويبلغ الطالب بقرار فحص التظلم، ولا يكون له حقُّ التظلم مرةً أخرى باعتبار القرار الصادر من اللجنة نهائيًّا.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة وجود سياسة واضحة للقبول؛ تشتمل على شروط وقواعد القبول، وتضمن تكافؤ الفرص بين الجنسين، ويتم نشرها في أكثر من موضع منها على سبيل المثال: وثيقة وصف البرنامج، ولائحة الدراسات العليا، ودليل الطالب، وكتيب البرنامج، ودليل الجامعة. ولضمان الاختيار المناسب للطلبة، تنصُّ شروط القبول على ألا يقل المعدل التراكمي للمتقدم عن تقدير: "جيد" في البكالوريوس، وأن يجتاز اختبار اللغة الإنجليزية الذي تجريه الكلية، أو يقدم ما يفيد حصوله على معدل 450 في اختبار TOEFL، أو ما يعادله في الاختبارات المماثلة، وتقديم شهادات تزكية من مختصين. كذلك تجري الكلية اختبار قبول شفهي، وتحريري؛ للتأكد من قدرات الطلبة المتقدمين، ومناسبتها لنوع الدراسة. وقد فحصت لجنة المراجعة نماذج من اختبارات القبول التحريرية، ولاحظت أنها امتحانات موحدة للمتقدمين لبرنامجي "ماجستير في القانون"، و"ماجستير في القانون التجاري". كما لوحظ من خلال تقرير التقييم الذاتي، تضاعف أعداد الإناث المقبولات في البرنامج مقارنة بالذكور، حيث وصل عدد الإناث إلى (12)، مقابل (6) ذكور في العام الأكاديمي 2018–2019، وكذا في العام الأكاديمي 2019–2020.
- استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، ولائحة الدراسات العليا المحدثة للعام الأكاديمي 2019–2020، تبين للجنة المراجعة وجود متطلبات مناسبة للقبول تكفل التحاق الطلبة المناسبين للبرنامج سواء فيما يتعلق

بالشهادة، أو المعدل، أو اختبارات القبول الشفهية والتحريرية، وتوافر الخبرة للدراسة في التخصص، وأنها تتوافق مع الأعراف الأكاديمية المعمول بها في البرامج المماثلة محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا. كذلك فقد تبين – من خلال مقابلات الزيارة الافتراضية والأدلة الداعمة – أنَّ البرنامج قد أجرى مقايسة مرجعية لمتطلبات القبول مع إحدى الجامعات الإقليمية.

- تتيح شروط القبول – كما هي مُبَيَّنَة في لائحة الدراسات العليا – قبول طلبة ببرنامج الماجستير من الحاصلين على شهادة البكالوريوس في نفس تخصص الماجستير، أو في تخصص يؤهله لدراسة الماجستير. وإن لم يتوفر هذا الشرط فعلى الطالب أن يدرس مقررين استدراكيين يحددهما مجلس القسم المعني. وقد اطلعت لجنة المراجعة على محضر اجتماع قسم القانون العام بتاريخ 29-9-2020، والذي تضمن تحديد مقررين استدراكيتين لطلبة برنامج الماجستير في القانون وهما: قانون العقوبات، ومصادر الالتزام. ويُشترط اجتياز هذين المقررين بنسبة لا تقل (70%) وإلا فلنْ يُقْبَلَ الطالبُ في البرنامج. كذلك إذا لم يجتز الطالب اختبار اللغة الإنجليزية، أو لم يقدم ما يفيد حصوله على معدل 450 في اختبار TOEFL، أو ما يعادله، فعليه أن يجتاز مقررين استدراكيين باللغة الإنجليزية في الفصل الأكاديمي الأول. ووفقًا للأدلة المقدمة، فإنَّ عدد الطلبة المقبولين – وفقًا لهذا الاستثناءات في برنامج ماجستير في القانون في العام الأكاديمي 2019-2020 – بلغ اثنيْن فقط من إجمالي (20) طالبًا مقبولًا. وترى لجنة المراجعة أنَّ هذا العدد معقول، وأنَّ الإجراءات الاستدراكية مناسبة.

- لدى كلية الحقوق لجنة للمعادلات تتولى فحص طلبات التحويل إلى برامج الكلية، وتتأكد من أن المقررات محل المعادلة متوافقة من حيث المستوى والمحتوى مع المقررات التي سيتم معادلتها في البرنامج المعني. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي إلى وجود نماذج للمعادلة، وأنَّ لجنة المعادلات تلتزم بتقديم تقرير في نهاية كل عام أكاديمي يتضمن عدد المعادلات والتوصيات اللازمة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على التقرير السنوي للمعادلات للعام الأكاديمي 2019-2020، للطلبة الجدد، والمحوَّلين من جامعات أخرى، أو من برامج أخرى داخل الجامعة، والتي بلغ عددها (65) حالة خلال الفصل الأول والثاني والصيفي للعام الأكاديمي 2017-2018، وذلك بالنسبة لجميع برامج الكلية. كما اطلعت على نموذج لمعادلة مقرر لطالب بالبرنامج في العام الأكاديمي 2020-2021، ولاحظت بعض الأخطاء في النموذجِ المُسَلَّمِ؛ فقد اختلف اسم الجامعة المُحَوَّل منها الطالب داخل هذا النموذج في بيانات العنوان عن بيانات الجدول، كذلك اختلف اسمُ ورمزُ المقررِ المُعَادَل في النموذج عمَّا في الخطة

الدراسية، فقد ذُكر في النموذج أنه مقرر مناهج البحث العلمي (LAW701)، في حين أنه مذكور في الخطة الدراسية الحالية دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني (LM601)، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ مقرر "مناهج البحث العلمي"، يختلف – إلى حد ما – عن مقرر "دراسات معمقة في مناهج البحث القانوني". وعليه، توصي لجنة المراجعة باتخاذ ما يلزم من إجراءات؛ للتأكد من دقة إجراء المعادلات.

- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى اعتماد اللائحة الجديدة للدراسات العليا، والتي تمَّ تحديثها في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2019–2020، وقد تضمنت شروطًا إضافيةً للقبول، منها المقابلة الشخصية وفقًا لنموذج مُعَدٍّ سابقًا. وقد تبين – من فحص الأدلة التي قدمتها إدارة البرنامج – أنَّ كلية الحقوق تقوم بمراجعة سياسة القبول وتعديلها بناء على العديد من المُدْخَلات، منها: المقايسة المرجعية على المستوى الإقليمي، واقتراحات المجلس الاستشاري، وتقارير المراجع الخارجي، واستطلاع رأى أرباب الأعمال، والطلبة الخريجين. وبناءً على الآليات المختلفة؛ تمَّ تطوير وتحديث سياسة القبول، وهذا ما أكدته المقابلات المختلفة.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم : *مستوف جزئيًّا*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية إجراءات وسياسات واضحة؛ لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييمهم، وترقيتهم. كما يوجد تنسيقٌ بين قسم الموارد البشرية والكليات والإدارات، حيث يتم تحديد احتياجات الأقسام من أعضاء هيئة التدريس، ويقوم قسم الموارد البشرية بتحديد مجموعة من السير الذاتية التي تتطابق مع شروط الوظيفة؛ لدراستها من قِبَلِ اللجان المُشَكلة من الكلية. وبناء على ذلك، يتم اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس. وتعقد الجامعة برنامجَ تهيئة فصليًّا، كما تحرص الكلية على عمل تهيئة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وإرشادهم من خلال اللوائح المنظمة، والمهام، والمسئوليات، وكذلك يتم عمل تهيئة لمعاوني أعضاء هيئة التدريس الجدد. بالنسبة لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والموظفين؛ فيتم وفقًا لنماذج مُوحَّدَة على مستوى الجامعة لإعطاء مزيد من الشفافية، كما تحرص الكلية

على مناقشة نتائج تقييم أعضاء هيئة التدريس سواء التدريسي، أو البحثي، أو خدمة المجتمع. ويحق لعضو هيئة التدريس الاعتراض على نتيجة التقييم وفقًا للوائح الجامعة المنظمة لذلك. كما توجد إجراءات وآليات واضحة لترقية أعضاء هيئة التدريس بدايةً من تشكيل لجنة الترقية بالقسم، وانتهاءً بإرسال الإنتاج العلمي للمتقدمين للترقية إلى مقيمين خارجيين حسب اللوائح المنظمة لذلك. وقد قُدِّمَ نموذجٌ لملف ترقية أحد أعضاء هيئة التدريس، والذي يتبين منه الالتزام بتطبيق اللوائح ذات الصلة.

- بناءً على الخطة الإستراتيجية لجامعة العلوم التطبيقية 2015-2020، فإنَّ الهدفَ الإستراتيجي الأساسي بها هو تطوير ثقافة البحث العلمي، وتقديم مخرجات بحثية عالية الجودة، وقد أكدت الخطة الإستراتيجية الجديدة 2020-2021، على البحث العلمي، وتطويره كمحور أساسي أيضًا. ويشارك البرنامج – من خلال الأقسام والكلية – في تنفيذ إستراتيجية البحث العلمي للجامعة من خلال الخطط التنفيذية (التشغيلية) السنوية، ويضع تقارير عما أُنجز من الخطط التشغيلية، وعدد الأبحاث المنشورة من كل عضو بالكلية. وتوجد إجراءات واضحة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس؛ للحصول على دعم مادي لتمويل أنشطة البحث العلمي من خلال نموذج طلب تمويل البحث، الذي يُصرف من ميزانية البحث العلمي السنوية للجامعة. ومن ناحية أخرى، توجد حوافز مالية لأعضاء هيئة التدريس؛ للارتقاء بالبحث العلمي من خلال تشجيع تأليف الكتب، ونشر الأبحاث، وحضور المؤتمرات، وترجمة الكتب. كما تبين للجنة المراجعة حرص الجامعة والكلية على الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وحقوق الملكية الفكرية. وحسب الإحصائيات الموضحة بوثائق التقييم الذاتي يلاحظ وجود تطور في الكم والنوع لأبحاث أعضاء هيئة التدريس بالكلية في آخر ثلاث سنوات.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية توصيفٌ وظيفيٌّ لأعضاء هيئة التدريس يشتمل على المهام المُكلَّفين بها. كما توجد نماذج لتخصيص أعباء العمل للوظائف الأساسية سواء أكانت تدريسًا، أم إدارةً، أم أعباءَ بحثيةً وخدمةَ مجتمعٍ. وتبين للجنة – من خلال المقابلات – أن عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس (45) ساعة، وهو أعلى من المعدلات السائدة على المستوى الإقليمي، مع تخصيص جزء من العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس؛ للعمل في الأنشطة البحثية بحد أدنى خمس ساعات. كذلك يوجد تكليفات أخرى لأعضاء هيئة التدريس، مثل: ورش عمل، ودورات تدريبية عن أنشطة ضمان الجودة، وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، والمؤتمرات، وعضوية اللجان. علاوة على ذلك، يشارك أعضاء هيئة التدريس في أنشطة خدمة المجتمع، مثل: حملات التوعية، والندوات، والمحاضرات لمنظمات المجتمع وغيرها من الأنشطة. كما تبين – من الأدلة المقدمة – مراعاة احتياجات المرأة وفقًا

لقانون العمل البحريني، والاتفاقيات الدولية، وكتيب التوظيف مثل منحها إجازة وضع ورعاية الطفل، وإجازة وفاة الزوج، وأولوية ترتيب محاضراتها في الجداول الدراسية. ولكن يظل عدد ساعات العمل الأسبوعية أكثر من المعمول به إقليميًّا، والذي يكون عادةً في حدود (40) ساعة في الأسبوع. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ (المادة: 15) من لائحة أعضاء الهيئة التدريسية، قد حددت الإجازة السنوية بستة أسابيع، وهو معدل أقل من المعمول به محليًّا وإقليميًّا، والذي يكون عادةً في حدود ثمانية أسابيع. وعلى ذلك، توصي لجنة المراجعة بتخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد أسابيع إجازتهم السنوية؛ لتتناسب مع المعدلات السائدة محليًّا وإقليميًّا؛ إذ إنَّ المعمول به حاليًا في الجامعة يقترب من الحدود القصوى للعمل.

- وفقًا للأدلة المقدمة، بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية في العام الجامعي 2020–2021، (23) عضوًا موزعين حسب الدرجات الأكاديمية كالتالي: 1 أستاذ، 6 أساتذة مشاركين، 16 أستاذًا مساعدًا، بالإضافة إلى (4) مدرسين غير حاصلين على درجة الدكتوراه؛ ليكون العدد الإجمالي للمشاركين في تقديم برامج الكلية الثلاثة (27) عضو. ويوجد أغلبية ساحقة من الأعضاء الذكور (25 عضوًا) مقابل عضوين فقط من الإناث. أما بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تقديم برنامج ماجستير في القانون فيبلغ عددهم – بحسب الإحصائية المبينة في تقرير التقييم الذاتي – خمسة أعضاء: اثنان أستاذان مشاركان؛ (أحدهما في تخصص القانون العام، والآخر في تخصص القانون الخاص)، وثلاثة أساتذة مساعدين في تخصص القانون العام؛ ليكون توزيعهم كالتالي: عضو واحد في تخصص القانون الخاص، وأربعة في تخصص القانون العام، في حين قُدم دليل إضافي، يشير إلى وجود عدد (11) عضو هيئة تدريس يعملون بدوام دائم وجزئي منهم: (6) في تخصص القانون الخاص، و(5) في تخصص القانون العام. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنهم حاصلون على الدكتوراه من جامعات مختلفة، ولديهم خبرات أكاديمية متنوعة في التدريس في التخصصات المختلفة للبرنامج، بالإضافة إلى أنشطة بحثية من خلال نشر الأبحاث والكتب فضلاً عن أنشطة خدمة المجتمع، وأنَّ أعباءَهم التدريسية ليست مقتصرة فقط على برنامج ماجستير في القانون، بل تشمل أيضًا التدريس في برنامجي البكالوريوس والماجستير في القانون التجاري. غير أنه لوحظ أنَّ بعضهم قد حصل على الدكتوراه من معهد بحوث، في حين حصل عليها الآخرون من جامعات متنوعة. وبالتالي، يكون التكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس متسمًا بالتنوع المعقول، وإن كانت المؤسسات المانحة للدكتوراه متفاوتة في رفعة مستواها الأكاديمي. بناء عليه، توصي لجنة المراجعة بضرورة العمل على تمثيل أفضل للمرأة في الهيئة

التدريسية للكلية، ومراعاة النسبة المعقولة للأساتذة والأساتذة المشاركين، والتدقيق عند التعيين في اختيار حملة الشهادات العلمية في ضوء مستوى الجامعات المانحة لها.

- تم إنشاء وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم التطبيقية في العام الأكاديمي 2010-2011، بهدف تطوير أدائهم. ومن مهام هذه الوحدة وضع خطة لتطوير أعضاء هيئة التدريس في مجالات إستراتيجيات التدريس، والتعليم، والتقييم، وضمان الجودة وتكنولوجيا المعلومات، واللغة الإنجليزية. وقد أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود خطة تطوير مهني سنوية لأعضاء هيئة التدريس تتضمن أنشطة مثل: الحصول على الزمالة البريطانية، وورش العمل، والمؤتمرات، والندوات. كما تتضمن الخطة التشغيلية للكلية أنشطةً تتعلق بتدريب، وتطوير، أعضاء هيئة التدريس، ويتم مناقشة الاحتياجات التدريبية وتحديدها في مجلس القسم سنويًّا. ومن الآليات التي يتم الاستفادة منها في تحديد الدورات التدريبية الزيارات الصفية المتبادلة، وتقييم التدريس. ويتم مخاطبة وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس؛ لتنفيذ الدورات التدريبية حسب الاحتياجات التدريبية، علاوة على ذلك، توجد خطة تدريبية تقوم بها عمادة البحث العلمي لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس فيما يخص أساليب البحث العلمي، والإشراف على الرسائل. وتبين – من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه يتم في البداية حصر احتياجات أعضاء هيئة التدريس، ثم وضع الخطة التدريبية السنوية لهم. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الأدلة المقدمة، ولم تجد دليلاً على تقييم مدى مناسبة وفاعلية الأنشطة المقدمة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. وبناءً على ذلك توصي لجنةُ المراجعة الجامعةَ بتطبيق آليات؛ لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يقدم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.

- قُدمتْ للجنة المراجعة الأدلة، على استعانة الكلية بأساتذة من جامعات أخرى داخل وخارج البحرين في مناقشة رسائل الماجستير، وكذلك على موافقة الكلية على اشتراك أعضاء هيئة التدريس بالكلية على المشاركة في مناقشات رسائل ماجستير بجامعات خارجية باعتبار أنَّ ذلك من الترتيبات التي تساعد على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بالإشراف العلمي على الرسائل. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ورشة عمل عن الإشراف على رسائل الماجستير بواسطة مدير الدراسات العليا بتاريخ 15 أكتوبر 2020. وقد تبين للجنة المراجعة – من فحص الأدلة أثناء الزيارة الافتراضية – عقد ورشة أخرى بتاريخ 14 نوفمبر 2019. وتشجع لجنة المراجعة الكلية على عقد تلك الورش بانتظام – على

الأقل مرة سنويًّا – لاسيما وأن بعض أعضاء هيئة التدريس لم يسبق لهم الإشراف العلمي على رسائل علمية قبل التحاقهم بالجامعة.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة لاستبقاء الموظفين، والتي تضمن الاحتفاظ بهم وبأعضاء هيئة التدريس المتميزين والموهوبين. ويتم قياس رضاهم من خلال استبيان سنوي مخصص لذلك. وبناء على نتائج الاستبيان، تتخذ التوصيات والإجراءات المناسبة. علاوة على ذلك، يتم استطلاع رأي الموظفين وأعضاء هيئة التدريس الذين يغادرون الجامعة من خلال استبيان نهاية الخدمة الذي يُستفادُ من نتائجه في تحسين بيئة العمل، والمزايا المُقَدَّمَة؛ لضمان الاحتفاظ بالكوادر المؤهَّلة. وتشير البيانات المبينة في تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ هناك معدل استبقاء جيدًا لأعضاء هيئة التدريس، حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين وصلت مدة خدمتهم لأكثر من (6) سنوات إلى (13) عضوًا. وتبين – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنَّ هناك مكافآت تُعطى لهم فيما يخص النشر العلمي، وحضور المؤتمرات، أمَّا بالنسبة لعضو هيئة التدريس ذي الأداء الضعيف، فيتم إلحاقه بورش ودورات تدريبية لتطوير أدائه؛ وإن لم يثبت أنَّه وُجِدَ أيُّ عضوٍ في الكلية كان أداؤه ضعيفًا. غير أنه لم يتبين – من خلال المقابلات، أو من خلال تقرير التقييم الذاتي، أو من خلال سياسة الاحتفاظ بالموظفين – عناصر الجذب التي تمكن الجامعة من استقطاب أفضل أعضاء هيئة تدريس مثل: الراتب، أو المزايا العينية، أو بيئة العمل، باستثناء ما يتعلق بتمكين الأعضاء من الترقية الأكاديمية تطبيقًا لسياسة الترقية الأكاديمية. ولذلك، تشجع لجنة المراجعة الجامعةَ على أن تضع في لوائحها أحكامًا تتعلق باستقطاب أفضل أعضاء هيئة التدريس.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يُظهر الفيديو التصويري لمرافق الجامعة، وجود حرم جامعي جديد ذي تصميم مريح ومعاصر، وقد بدأ تشغيله فعليًّا في العام الأكاديمي 2013-2014. ويضم مبنى الكلية مكاتب إدارية لأعضاء الهيئة التدريسية، و(38) قاعة دراسية بطاقة استيعابية تصل إلى (1690) طالبًا في الفترة الواحدة، ويمكن تشغيلها ثلاث فترات في اليوم، كما يوجد (11) مختبرًا للحاسب الآلي، وجميع القاعات الدراسية، والمختبرات مزودة بأجهزة حاسب آلي، وأجهزة عرض البيانات. كما توفر الجامعة خدمة الإنترنت؛ مما يوفر البيئة المناسبة للتدريس، وعمل الأبحاث، والتكليفات، والحصول على الروابط، والكتب الإلكترونية. كذلك توجد قاعة للمحكمة الصورية، وهى مجهزة كمحاكاة للمحاكم؛ مما يساعد في إكساب الطلبة المهارات العملية. وأثناء الجائحة، وفرت الجامعة المنصات الإلكترونية بشكل فعال. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة أنَّ تجهيزات القاعات، والمختبرات، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كاف وفعال.

- بعد مقابلات لجنة المراجعة مع الإدارة العليا للبرنامج، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وعلى سياسات وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة تبين وجود عدد مناسب من أجهزة الحاسب الآلي في القاعات الدراسية، والمكتبة، ومكاتب الأكاديميين، وأنها متصلة بشبكة الانترنت بالجامعة، بجانب توفير شاشات عرض تفاعلية بقاعات الدراسة، وتوفير خدمة الإنترنت للطلبة في الحرم الجامعي، كما تحرص الجامعة على توفير أحدث البرمجيات للطلبة، والأكاديميين، والإداريين بجانب برامج مكافحة الفيروسات والتجسس والقرصنة، كما عملت الجامعة على توفير برامج تساعد على العمل البحثي مثل: MATLAB، وكشف الانتحال Turnitin، وحرصت الجامعة كذلك على توفير منصة Moodle، والتي تستخدم في التعليم عن بعد بما في ذلك المحاضرات، والتقييمات، ومناقشة الرسائل، والاجتماعات، كما ترتبط هذه المنصة الإلكترونية بنظام إدارة معلومات الطالب، وعملت الجامعة أيضًا على توفير نظام المكتبة الإلكترونية التي توفر للطلبة والأكاديميين الوصول إلى أحدث المراجع، والدوريات الدولية في المجال القانوني. ولقد ساهمت البنية التحتية، والأجهزة، والمعدات السالفة الذكر في نجاح الانتقال للتعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا. ولذلك، تقدر لجنة المراجعة أنَّ مرافق تقنية المعلومات مناسبة، وكافية لتلبية احتياجات الطلبة.

- تتضمن سياسة المكتبة في جامعة العلوم التطبيقية، توفير خدمة مميزة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وتضم مقتنياتها كتبًا، ودورياتٍ، ومطبوعاتٍ ورقيةً وإلكترونيةً. ويصل عدد الكتب القانونية إلى (5400) عنوان، بالإضافة إلى عدد (640) رسالة جامعية، كذلك فإنَّ المكتبة مشتركة في عشر مجلات قانونية

منها (4) باللغة العربية، و(6) باللغة الإنجليزية، علاوة على (6) قواعد بيانات باللغتين العربية والإنجليزية. وقد ساعدت قواعد البيانات هذه على زيادة استخدام المكتبة كما يتضح من تقرير مدير المكتبة بخصوص نسبة استخدامها من قِبَلِ الأساتذة والطلبة. ولقد بينَ تقرير وفيديو الحرم الجامعي، وجود أماكن مخصصة لجلوس الطلبة للاستذكار؛ ملحقةً بأروقة المكتبة، كما يوجد عدد من القاعات المغلقة لإجراء البحوث بمعْزِلٍ عن أروقة المكتبة. ومن خلال المقابلات مع الطلبة، أشاروا إلى استفادتهم من خدمات المكتبة في تنفيذ الأبحاث والمشروعات البحثية. وعليه، ترى لجنة المراجعة أنَّ مصادر المكتبة كافية لتلبية احتياجات البرنامج، وأن أماكن الدراسة في المكتبة مناسبة، وإن كانت توصي باشتراك الجامعة في قواعد بيانات متخصصة في القانون مثل: Lexis Nexis و West Law، وزيادة عدد قواعد البيانات المتخصصة باللغة العربية.

- تتولى لجنة إدارة المرافق على مستوى الجامعة صيانة كافة مرافق الجامعة، وقياس مدى كفايتها، كما تتلقى طلبات إجراء الصيانة لمختلف مرافق الجامعة. بالإضافة إلى قيام الجامعة بتوقيع عقود لصيانة بعض المرافق الحيوية، مثل: المصاعد، والنوافذ من خلال شركات متخصصة بذلك، كما توجد تقارير عن أعمال الصيانة. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أن وحدة الدعم الفني توفر الدعم الفني والصيانة لأجهزة الكمبيوتر وملحقاتها، وضمان بقاء البنية التحتية التقنية حديثة وملائمة للغرض، كما يتم إجراء صيانة منتظمة، وتحديثات على الأجهزة والبرامج بشكل دوري، كذلك يُتاحُ لأعضاء هيئة التدريس طلب إجراء الصيانة اللازمة للموارد والمرافق طبقًا للنموذج المُعَدِّ لذلك من على الموقع الإلكتروني للجامعة. وفي المقابل، يُجْرَى استبيانٌ دوريٌّ لقياس مدى رضا أعضاء هيئة التدريس والعاملين عن حالة الموارد والمرافق؛ ينتج عنه إعدادُ تقريرٍ سنوي بذلك. غير أنه لا يَتَّضحُ من الأدلة المُقَدَّمَة أنَّ هناك مواعيدَ معلنةً لإجراء صيانة دورية لمرافق الجامعة، ما لم يتحدد ذلك في عقود الصيانة الخاصة التي تبرمها الجامعة مع الشركات المتخصصة في أعمال الصيانة، كذلك لم يُقَدَّمْ دليلٌ على تنفيذ ذلك باستثناء ما ورد في تقرير التقييم الذاتي. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بوضع آليات واضحة للصيانة الدورية لمرافق الجامعة.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة واضحة للأمن والسلامة، وقد تم عمل دليل عنهما، كما يتم إعداد تقرير دوري عنهما؛ يتناولُ تمارين وإجراءات الإخلاء (المحاكاة)، والتعامل مع الحرائق بالتنسيق مع الإدارة العامة للدفاع المدني. علاوة على ذلك، يتم تنظيم يوم الصحة السنوي، وهو يومٌ توعويٌّ حول

إجراءات الصحة والسلامة مع إجراء فحوصات طبية مجانية للطلبة والموظفين. كما يتوفر داخل الحرم الجامعي وحدة صحية تشتمل على أجهزة، ومعدات، وأدوات إسعافات أولية مع وجود ممرضة تعمل بدوام كامل. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر إرشادات ونشرات وكتيبات للتوعية بإجراءات الصحة والسلامة، وكذا كاميرات مراقبة لتأمين الطلبة والموظفين. كذلك اتخذت الجامعة إجراءات احترازية مناسبة في ظل جائحة كورونا؛ للحفاظ على صحة الطلبة والعاملين، وتفعيل التعلم الإلكتروني، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات، وإلقاء المحاضرات، ومتابعة التقييمات، وإقامة ورش العمل، وعقد المؤتمرات عن بعد.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تتولى إدارةُ تقنية المعلومات والاتصالات إدارةَ المعرفة، وإدارةَ المعلومات الخاصة بالبرنامج من خلال نظام معلومات الطلبة SIS، الذي يسمح بتخزين واسترداد كافة البيانات المتعلقة بالطالب منذ التحاقه بالجامعة حتى تخرجه فيها، بما في ذلك إتمام إجراءات التسجيل، وإدخال درجات الطلبة، وكل ما يتعلق بالامتحانات، وجداول المحاضرات، والإرشاد الأكاديمي وغيرها من الخدمات بأمان وموثوقية. كذلك يتوافر لدى إدارة الموارد البشرية بالجامعة قاعدة بيانات لجميع منسوبي الجامعة سواء أكاديميين أو إداريين تضمُّ جميع الملفات الخاصة بهم، ومنها المستندات الوظيفية والإجازات، وتذاكر السفر، وسجلات الحضور، وقد حرصت الجامعة على تطوير أنظمة معلومات الإدارة الخاصة بها (DSS)، بحيث تساعد في قياس الرضا، ودعم واتخاذ القرارات بناءً على تواصل الجامعة مع أصحاب الشأن من إداريين، وأكاديميين، وطلبة، وخريجين، وأرباب أعمال. وتحرص إدارة تقنية المعلومات أيضًا على عمل نسخ احتياطية للبيانات، والاحتفاظ بها بحيث يمكن الاستفادة منها عند الحاجة.

- يُمَكِّنُ النظامُ الإلكتروني المستخدمَ في الجامعة من الحصول على إحصائيات لعدد أعضاء هيئة التدريس، والطلبة المترددين على النظام الإلكتروني للمكتبة في أي وقت، وبالتالي يمكن الاستفادة من تقارير استخدام الموارد الإلكترونية. وقد وجدت لجنة المراجعة أدلةً على استخدام تقارير المتابعة التي تعتمدها في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن العمل الأكاديمي والإداري، حيث تم الاستفادةُ من البيانات المجمعة بشأن الفصول الافتراضية بعد الانتقال لنظام التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا في التقييم الداخلي والخارجي للامتحانات، وتخزين الفصول السابقة؛ مما سهل من تطويرها. كما تبين – من خلال المقابلات مع الإدارة العليا للبرنامج – استفادتهم من تلك التقارير في عملية صنع واتخاذ القرار.

- لدى الجامعة سياسة تتعلق بالسرية، بشأن أمن وسلامة ودقة سجلات الطلبة، حيث يحفظ في سجل الطالب جميع المعلومات المهمة مثل بيانات التسجيل، والمواد التي درسها، أو يدرسها، ودرجاته، وشهادات كل فصل، وشهادات التخرج، كما يتم تحديث بياناته باستمرار. بالإضافة إلى عمل نسخ احتياطية من البيانات والاحتفاظ بها. وتبين – من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنَّ نظام معلومات الطلبة SIS، مَحْمِيٌّ باسم المستخدم وكلمة المرور، وصلاحيات الدخول مقسمةٌ؛ فكل عضو هيئة تدريس لديه إمكانية الدخول لمعلومات طلبته فقط ويقوم بإدخال الدرجات، وبعد اعتماد الدرجات من مجلس القسم، لا يمكن لأستاذ المقرر أنْ يعدل على درجات الطلبة. كذلك يتم سحب الدرجات في نسخة ورقية توقع من العميد، ورئيس القسم، وأستاذ المقرر؛ للتأكد من دقة السجلات. ولضمان أمن وسلامة هذه السجلات، يتم عمل ثلاث نسخ احتياطية تحتفظ بها الجامعة داخلها والخارج؛ ولذلك تحسبًا لأية أخطاء، أو ظروف تقنية، أو خلل في النظام المأخوذ به يؤدى لحذفها، وكذلك تحرص الجامعة على توفير الأمان اللازم لنظام معلومات الطالب من حيث منع وصول غير المصرح بهم لهذه البيانات، أو التعديل فيها، ويتم الاحتفاظ بدفاتر إجابات الطلبة في جميع المقررات لمدة عام على الأقل. وبوجه عام، ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الإجراءات كافية ومناسبة.

- من خلال فحص نموذج الشهادات الخاصة بالبرنامج، تبين أنَّ الشهادة توضح أهم البيانات الأساسية، مثل: المسمى العلمي الدقيق للبرنامج، وتاريخ الفصول الدراسية، والمقررات المسجلة فيها، وبيان تفصيلي بالدرجات، والمعدل التراكمي. كما يوجد نموذج من الشهادة باللغة العربية، وآخر بالإنجليزية. ولم تجد لجنة المراجعة وثائق تدل على الفترة الزمنية اللازمة لاستخراج وتوثيق الشهادات، إلا أنه تبين – من خلال المقابلات – أنها تصدر في وقت مناسب. ولذلك، تقترح لجنة المراجعة وضع آليات

محددة وواضحة منصوص عليها في لوائح الجامعة بشأن مواعيد إصدار هذه الشهادات، كما تقترح إصدار شهادات حائطية باللغتين العربية والإنجليزية على النحو المعمول به في الجامعات المحلية والإقليمية.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد تم إنشاء "وحدة الدعم الفني"، والتي تضم متخصصين في تكنولوجيا المعلومات لدعم الطلبة والموظفين فيما يخص التعلم الإلكتروني. علاوة على ذلك، تضم المكتبة سبعة موظفين مؤهلين للعمل طوال أيام الأسبوع؛ لتقديم الدعم والمشورة للطلبة، وتفتح المكتبة أبوابها من 8 صباحًا حتى 8 مساءً يوميًّا فيما عدا الجمعة؛ إذ يكون العمل من الساعة 2 ظهرًا حتى 8 مساءً. كذلك، فقد أنشأت الجامعة مكتبًا للإرشاد في عمادة شئون الطلبة لرعاية الطلبة الذين يعانون من مشكلات اجتماعية. علاوة على ذلك، يقوم مكتب الخدمات الطلابية بتقديم المساعدة في حل مشكلات الطلبة الأكاديمية، وتنظيم فاعليات رياضية، وثقافية، واجتماعية، واكتشاف الطلبة الموهوبين. وعلمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أنه بعد التحول للتعليم الإلكتروني في ظل ظروف جائحة كورونا، فقد تم زيادة الدعم الفني، وتم إنشاء الخط الساخن؛ للرد على استفسارات الطلبة.

- يقوم "مكتب التطوير الوظيفي وشئون الخريجين"، في عمادة شئون الطلبة بتقديم المشورة المهنية للطلبة، والخريجين، والتواصل مع أرباب الأعمال، وتقديم الإرشاد المهني. بالإضافة إلى تنظيم معرض الوظائف السنوي، والذى يوفر فرصًا للتدريب والتوظيف من الشركات، وجهات التوظيف الأخرى. كما يقوم المكتب بتنظيم ورش لتدريب الطلبة على إعداد السيرة الذاتية لهم بشكل صحيح، بحيث تساعدهم على التقدم للعمل، ويعمل المكتب المشار إليه على التواصل مع أرباب الأعمال؛ لمعرفة الشواغر الوظيفية عندهم وإعلانها للطلبة.

- تتضمن سياسات ولوائح الجامعة، الترتيبات اللازمة بشأن إرشاد الطلبة الجدد والمحوَّلين من جامعات أخرى، وفى هذا الصدد يتم التنسيق بين عمادة شئون الطلبة، ومجلس الطلبة في بداية كل فصل أكاديمي؛ لتنظيم يوم تهيئة تعريفي للطلبة لتوعيتهم بسياسات ولوائح الجامعة، بما فيها سياسات القبول والتسجيل، ومدونة أخلاقيات وسلوك الطلبة، وكذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعلم الإلكتروني. كما يتم عقد جلسات إرشادية لطلبة البرنامج، وكذلك لقاء الطلبة الجدد لبرنامج الماجستير مع مدير الدراسات العليا. وتبين – من مقابلات الزيارة الافتراضية – أن مَنْ يقوم بتهيئة وتوعية الطلبة المحولين الذين لم يحضروا يوم التهيئة هو المرشد الأكاديمي.

- تتضمن سياسة الإرشاد الأكاديمي، إجراءات لمتابعة جميع الطلبة، وتقديم الدعم والمشورة لهم بمن فيهم الطلبة المتعثرون أو المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي. ويتولى المرشد الأكاديمي متابعة الطلبة المسجلين لديه، وتقديم الدعم والإرشاد لهم. بالإضافة إلى وجود آلية أخرى لمتابعة تقدم الطالب في رسالة الماجستير، وهو تقرير يقدم بواسطة المشرف تبعًا لنموذج معد لذلك، ويساعد ذلك في تقييم أداء الطلبة ومعرفة نسب التقدم أو التأخر في إعداد الرسالة تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كذلك فقد اتضح – من خلال المقابلات – أن المرشد الأكاديمي يلتقي مع طلبة الدراسات العليا بشكل مستمر، قد يصل إلى ست مرات في الفصل الأكاديمي الواحد.

- تبين للجنة المراجعة – من خلال مقابلات الزيارة الافتراضية – أنَّ الجامعة تقدم خدمات تلبى احتياجات المرأة سواء أكانت طالبة أم من ضمن الكادر الأكاديمي أم الإداري، ومن تلك الخدمات: توفير خدمة الأندية الطلابية النسائية، واستراحة، وأماكن صلاة. كما تحرص الجامعة على تلبية كل ما يتعلق باحتياجات المرأة الحامل والعاملة فيما يتعلق بحضور المحاضرات والتقييمات. وتُشير الأشكال البيانية المبينة في تقرير التقييم الذاتي، إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث مقارنة بالذكور في الأندية الطلابية، ونادى الخريجين. وبالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، فتوجد سياسة خاصة بهم، تتضمن إجراءات بخصوص القبول، والتسجيل، والتواصل، وتقديم الدعم لهم، ومن أمثلة ذلك (توافر الكراسي المتحركة مداخل المباني، والمصاعد، وإتاحة المكتبة كمبيوتر بشاشة 32 بوصة؛ ليناسب الإعاقة البصرية، وتوفير نظام خدمة الطلبة عبر الإنترنت). ولا يوجد حاليًا طلبة ذوى احتياجات خاصة في برنامج ماجستير في القانون على نحو ما تبين من المقابلات، ومن عدم وجود إحصاءات بذلك.

- لدى الجامعة "سياسة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي"، وتهدف السياسة لتقديم التدخل المبكر؛ من أجل مساعدة الطلبة على تجاوز خطر التعثر أو الإخفاق الأكاديمي. وتميز السياسة بين الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، والطلبة الذين هم في حالة إخفاق أكاديمي. وتفرد السياسة للفئتين القواعد الملائمة لضمان خروجهم من حالة التعثر الدراسي. فيجب على الفئة الأولى وضع خطة للنهوض بدراستهم يوافق عليها المشرف الأكاديمي، ويتم إبلاغها لأعضاء هيئة التدريس الذين يتولون التدريس للطالب. أمَّا طلبة الفئة الثانية فيتعرضون للإنذار الأكاديمي؛ حتى يتحسن أداؤهم. ويناط بالمرشدين الأكاديميين الدور الأبرز في متابعة الطلبة المعرضين للخطر الأكاديمي، أو في حالة إخفاقهم؛ حتى يتمكنوا من الخروج من عثرتهم الدراسية، وقد اطلعت اللجنة على أدلة على ذلك عبارة عن Screen Shots، لصفحة الإرشاد الأكاديمي لأحد الطلبة، والتي تبين أنَّ المرشد الأكاديمي قد اتصل هاتفيًّا بالطالب لمناقشة وضعه. وبما أنه لم يتم تقديم دليل بخصوص عدد الطلبة المتعثرين، فقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي – طول متوسط الفترة التي يقضيها الطالب في البرنامج. ولذلك، توصي لجنة المراجعة ببحث الأسباب وراء تأخر تخرج الطلبة، وتقديم الخطة العلاجية المناسبة لذلك.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد أنشأت الجامعة وحدة القياس والتقويم؛ لتكون مسئولة عن جمع آراء أصحاب المصلحة بما يتوافق مع دليل ضمان الجودة. وتتولى "لجنة التجربة الطلابية" – وهي لجنةٌ تمَّ تأسيسها بقرار من رئيس الجامعة – متابعةَ الملاحظات الواردة في الاستبيانات والاستجابة إليها. وتعقد اللجنة المذكورة اجتماعات دورية لاتخاذ الإجراءات التحسينية، وبناء على نتائج تحليل استبيان رضا الطلبة، تم اتخاذ بعض إجراءات التحسين مثل إنشاء غرفة الأندية الطلابية، وإنشاء متجر داخل الحرم الجامعي، وتغيير مزود خدمة الطعام، وإقامة معارض افتراضية، تتواكب مع المستجدات التي فرضتها جائحة كورونا.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- في ضوء توصيفات المقررات الدراسية بالبرنامج، فقد وجد تنوعٌ في أساليب التقييم، ومنها إعداد البحوث والمشاركات الصفية، واختبارات المنتصف والاختبارات النهائية. ويتمُّ تخصيصُ وزنٍ نسبي مغاير لأدوات التقييم بالنظر إلى طبيعة بعض المقررات، وهو ما يسمح بتقييم أكثر فاعلية، وعدالة، وأكثر ضمانًا؛ لتحقق المخرجات التعليمية. ووضعت كلية الحقوق معايير؛ لتصميم اختبارات المواد الدراسية بشأن برامج الماجستير، تضمن انضباط أعمال التقييم من جهة، وتحقيق العدالة للطلبة من جهة أخرى. ومع ذلك، تقترح لجنة المراجعة إعادة النظر في سياسة توزيع الدرجات؛ لتتوافق مع الممارسات الحديثة المعمول بها محليًّا وإقليميًّا؛ وذلك بوضع تقييم شفهي للطلبة بمعدل (25% من الدرجة الكلية)، يتم بعد أداء الامتحان النهائي؛ للتأكد من تحقق مخرجات المقرر والبرنامج. كما تبين للجنة بعد الاطلاع على بعض أسئلة الامتحان النهائية، والأعمال الفصلية في مقرر دراسات معمقة في القانون الجنائي (ML631)، على سبيل المثال، أنَّ الأسئلة كانت واضحة، وفي مستوى طلبة الدراسات العليا، وأنَّها كانت متنوعة من حيث مضمونها، وطرائق الإجابة عليها، كما تبين أنَّ تقييم الإجابات كان معقولا. إلا أنَّ اللجنة قد لاحظت أنَّ نطاق الأسئلة الاختيارية واسعٌ، فمثلاً في الامتحان النهائي للفصل الأكاديمي الأول 2020–2021، كان السؤال الأول يتكون من سبعة أسئلة؛ يختار منها الطالب سؤالين، والسؤال الثاني مكون من خمسة أسئلة يختار منها الطالب سؤالًا واحدًا، والسؤال الثالث مكون من ستة أسئلة

يختار منها الطالب سؤالين. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بالتأكد من أنَّ الأسئلة الاختيارية في الاختبارات تتضمن عددًا مناسبًا من الخيارات.

- تتحدد آليات ضمان محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم ومواصفات الخريجين في إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، وسياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة. ووجدت لجنة المراجعة أنَّ تلك المحاذاة مطبقة في المصفوفة الموضحة لعملية ربط أساليب التقييم مع المخرجات التعليمية المستهدفة. وتساعد أعمال التدقيق الداخلي والخارجي (القبلي والبعدي) من دقة المحاذاة وسلامتها.

- تطبيقًا لإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، وسياسة التقييم والاعتدال، والتغذية الراجعة؛ تم تصميم مواصفات البرنامج، ومواصفات المقررات، وفي ضوء ذلك يتحقق الربط بين أساليب التقييم المختلفة مع المخرجات التعليمية المطلوبة، كما يتضح من المصفوفة الخاصة بتحقق مخرجات التعلم لمقرر دراسات مُعمقة في مناهج البحث القانون، وكذلك مصفوفة تحقق المخرجات التعليمية على مستوى البرنامج. كذلك فوفقًا للائحة الدراسات العليا، فإنَّ درجة النجاح في المقرر الدراسي هي (70) درجة، ولا يتخرج الطالب إلا بحصوله على معدل (75%) على الأقل. كذلك يتم توثيق إنجازات الطلبة في التقييمات المختلفة في مصفوفة تحقق مخرجات التعلم كمتطلب أساسي من متطلبات ملف المقرر. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ التدقيق الداخلي والخارجي يساهمان بشكل فاعل في ضمان قياس مدى تحقق المخرجات التعليمية عبر أساليب التقييم. يضاف إلى ذلك المتابعة الدورية لرسالة الماجستير؛ لضمان تحقق جميع المخرجات التعليمية للبرنامج.

- في ضوء العينة المقدمة من تقرير المدقق الداخلي، وتقرير المدقق الخارجي السنويَّيْن للبرنامج، اتضح للجنة المراجعة أنَّ هذين التقريرين يتضمنان توصيات من شأنها تحسين آليات التقييم بإظهار أوجه القصور التي قد تعتريها. ويعدُّ ملف المقرر الذي يعده عضو هيئة التدريس في نهاية الفصل الأكاديمي من أهم أدوات المراجعة الدورية للبرنامج وعنصرًا مهمًّا من عناصر تطويره تطبيقًا لدليل ضمان الجودة، ويبين من العينة المقدمة لتقرير مراجعة ملف المقرر أنه يؤدي دورًا مهمًّا في تحسين عملية التقييم. ويوفر نظام تظلم الطلبة من الدرجات طبقًا لما تقرره سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، وسيلة فعالة لضمان مراعاة أصول التقييم ودقته.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- تكفل الجامعة تعريف الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس بقواعد النزاهة الأكاديمية من خلال سياسة أخلاقيات البحث العلمي، ودليل البحث العلمي، وتتم التوعية المستمرة بأحكام النزاهة الأكاديمية بإدراجها ضمن برنامج اليوم التعريفي للطلبة، وعقد الدورات التدريبية، والمحاضرات التعريفية، بآداب وقواعد إعداد البحوث العلمية، وتعريف الطالب بكيفية استخدام برنامج Turnitin. ويجب على الطالب التوقيع على نموذج خاص بأخلاقيات البحث العلمي، قبل الشروع في إعداد رسالة الماجستير. ويتعرض الطلبة للجزاءات في حالات مخالفة قواعد النزاهة الأكاديمية؛ وذلك تطبيقًا لسياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان، واللائحة المسلكية للطالب. وتطبيقًا للائحة السلوك الوظيفي، وأخلاقيات الوظيفة، يتعرض أعضاء هيئة التدريس للمسئولية التأديبية في حالة ارتكابهم أحد أفعال الانتحال العلمي. غير أن لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ هذه السياسات متاحة باللغة الإنجليزية فقط للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على موقع الجامعة الإلكتروني، وعلى منصة Moodle. (انظر التوصية في المؤشر 4.1).
- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة – اتخاذ إجراءات قانونية ضد الطلبة الذين ثبت في حقهم ارتكابهم حالات غش، حيث تمت إحالتهم للتحقيق، وصدر في حقهم جزاءات تأديبية، كان منها اعتبار الطالب راسبًا في المادة محل الواقعة، أو راسبًا في رسالة الماجستير، أو توقيع عقوبة الإنذار على الطالب، وهي جزاءات تراها اللجنة مناسبة في ضوء ظروف كل حالة من الحالات على نحو ما ورد في الأدلة المقدمة.
- تبين للجنة المراجعة – بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة، وكذلك الأدلة الإضافية التي قدمت من إدارة الكلية – وجود رصد لحالات المخالفات الأكاديمية والانتحال الأكاديمي، في حالة حدوثها، حيث إنَّ هذه الجزاءات يتم تسجيلها في سجلات الطلبة الذين صدرت

في حقهم. كما يتوافر لدى رئيس لجنة التحقيق على مستوى الكلية، ملف كامل مدون فيه كافة التحقيقات التي أجريت مع الطلبة مرتكبي المخالفات المسلكية، إلى جانب نسخة من إعلان الطالب، ومذكرة التحقيق، وقرار لجنة التحقيق، وقرار عميد الكلية، ونسخة من هذا القرار، ويتم إعلام عمادة القبول والتسجيل به، والتي تقوم بدورها بتحديث السجل الخاص بالطالب في نظام التسجيل. وهذا ما تأكدت منه اللجنة أيضًا من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإدارة العليا للبرنامج.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، فإنَّ التدقيق الداخلي يتمُّ بشكل قبلي وبعدي، ويشمل التصحيح والتغذية الراجعة. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ التدقيق الداخلي يتم من خلال نظام إلكتروني، تمَّ تطويره لهذا الهدف، وهو يضمن أخذ كل جوانب عملية التدقيق في الاعتبار. وتحدد سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة ضوابطَ اختيار المدققين الداخليين؛ إذ يُشترط أنْ يكون المدقق الداخلي متخصصًا في المقرر الذي يقوم بتدقيقه، أو أن يكون قد قام بتدريس المقرر من قبل. ويتم اختيار المدقق الداخلي من قِبَلِ رئيس القسم وفقًا لمعايير اختيار مختلفة أهمها: التخصص، وتجربة تدريس المقرر والبحث العلمي، وقد اطلعت لجنة المراجعة على دليل إضافي، تضمن قائمة بالمدققين الداخليين عن الفصل الأكاديمي الثاني للعام الجامعي 2017–2018، لبرنامجي ماجستير في القانون، وماجستير في القانون التجاري، ووجدت لجنة المراجعة أنَّ القائمة لا تتضمن كافة مقررات البرنامجين، كما لاحظت أنَّ أحد أعضاء هيئة التدريس مدقق داخلي في مقرري القانون الدولي العام مع التعمق والقانون الإداري مع التعمق؛ أي في غير تخصصه. وحيث إنَّ هذه هي الحالة الوحيدة التي لاحظتها اللجنة، لذلك تنصح لجنة المراجعة بمراعاة التخصص الدقيق عند اختيار المدقق الداخلي للمقرر. وبشكل إجمالي، ترى لجنة المراجعة أنَّ إجراءات التدقيق الداخلي، واختيار المدققين الداخليين ملائمة.

- تتضمن سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، في ملاحقها نماذج للتقارير التي يعدها المدققون الداخليون والخارجيون، والتي من شأنها تيسير مراجعة أعمال التقييم، وبالتالي إمكانية استخدام هذه التقارير في تحسين المقررات الدراسية والبرامج. ويتبين من تقرير التقييم الذاتي، والمقابلات التي أجريت – أثناء الزيارة الميدانية – أنَّ المدقق الداخلي يطَّلع على عدة وثائق للتدقيق القبلي من بينها: التقييم، ووصف المقرر، والإجابة النموذجية. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج من التدقيق الداخلي القبلي لمقرر دراسات معمقة في القانون الجنائي (ML631)، ومقرر قانون الإجراءات الجنائية في تعمق (LM732). وقد تبين – من خلال فحص تلك النماذج – أن هناك ملاحظات مبداه على امتحانات قبلية تشمل إعادة صياغة الأسئلة، وأن هناك ملاحظات مبداه على امتحانات بعدية بشأن عدالة التصحيح. وتستعين الكلية بالتدقيق الداخلي البعدي على التقييم؛ ويكون بغرض التأكد من صحة حساب الدرجة، ورصدها، وسلامة معايير التصحيح، والتوزيع العادل للدرجات على كافة أسئلة التقييم. ولذلك، تقرُّ لجنة المراجعة بسلامة عملية التدقيق الداخلي القبلي والبعدي.

- يتمُّ التدقيق الخارجي لبرنامج ماجستير في القانون وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، وسياسة الممتحن الخارجي، التي تقضي بأنْ يكون المدقق الخارجي من ذوي الخبرة والمعرفة الواسعة والمتعمقة في تخصص البرنامج موضوع المراجعة، إلا أنَّها لم تشترط درجةً علميةً معينة في المدقق الخارجي كأنْ يكون أستاذًا أو أستاذًا مشاركًا. وتوضح الأدلة الداعمة، وجود قائمة تضم (13) مدققًا خارجيًّا؛ منهم خمسة مدققون في تخصص القانون الخاص، وثمانية مدققون في تخصص القانون العام. وإنْ كانت القائمة المشار إليها جاءت خالية من بيان الدرجة العلمية لكل منهم، أو التخصص الدقيق لكل منهم؛ إلا أنَّ عينة السير الذاتية للمراجعين الخارجيين، تضمنت سبع سير ذاتية، أوضحت أنهم من المتخصصين في موضوعات برنامج ماجستير في القانون، وأنَّ بعضهم أساتذة مساعدون. ومن خلال المقابلات، تبين أنه تم الاستعانة بنفس المدققين لعدة سنوات متتالية. وبناء على ذلك، توصي لجنة المراجعة بتعديل سياسة المدقق الخارجي من خلال اشتراط درجة علمية معينة في المدقق الخارجي لتدقيق برامج الدراسات العليا كالحصول على درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل.

- تميز سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة بين مستويين للتدقيق الخارجي: الأول هو مستوى المقرر الدراسي، ويكون التدقيق بشأنه قبليًّا، والثاني هو مستوى البرنامج، ويكون التدقيق بشأنه بعديًّا. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة من تقارير التدقيق الخارجي القبلي لمقرر دراسات معمقة في القانون

الجنائي، وتبين أنَّها تتضمن ملاحظات أبداها المدقق على أسئلة الامتحان. وقد تبين – من خلال المقابلات – أنَّ التدقيق الخارجي القبلي يشمل فقط التقييمات، ولا يمتد لتدقيق المقررات، ويتم إلكترونيًّا؛ وذلك بهدف معرفة مستوى التقييم، ومدى تناسبه مع الدرجات. أمَّا التدقيق الخارجي البعدي، فهو تدقيق على البرنامج بما في ذلك مقرراته الدراسية، وقد قدمت أدلة على التقارير المقدمة عن التدقيق الخارجي السنوي للبرنامج عن العامين 2019–2020، و2020–2021، وما تم إعداده من خطط إجرائية لمعالجة توصيات المراجع الخارجي ضمن المراجعة السنوية للبرنامج في العام 2018–2019، و2019–2020. ولذلك ترى لجنة المراجعة أنَّ عملية التدقيق الخارجي، وما نتجت عنه من توصيات على مستوى التقييمات والبرنامج بشكل عام، كان لها دورٌ واضحٌ في مراجعة وتحسين مواصفات المقررات الدراسية، ومخرجات البرنامج، كما أنَّها تضمن التنفيذ المتسق للتقييم، وتعمل كذلك على ضمان الإنصاف والعدالة في منح الدرجات. لكل ما سبق ترى اللجنة – رغم التوصية المشار إليها في الفقرة السابقة – أنَّ عمليةَ التدقيق الخارجي للمقررات وللبرنامج ذاته ملائمة.

- تطبيقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، تتولى لجنة المعايير والامتحانات، ووحدة ضمان الجودة بالكلية مسئولية متابعة عملية التدقيق الداخلي من خلال اعتماد تقارير التدقيق الواردة إليها من المدققين الداخليين، واقتراح ما تراه مناسبًا من تحسينات أو تعديلات في المقررات الدراسية أو البرنامج، وكذلك متابعة قياس دقة وفاعلية التدقيق الخارجي، ويتم ذلك بتقييم المدققين الخارجيين بصفة سنوية عبر النموذج المعد لذلك، والتقارير التي تُقَدَّمُ من لجنة المعايير، والامتحانات لعمادة الكلية، بالإضافة إلى التأكد من إتمام عملية التدقيق الخارجي بمراعاة الأحكام الواردة في سياسات الجامعة بشأن هذه المراجعة. ومع ذلك، لم تلحظ لجنة المراجعة إدخال أي تحسينات على عملية التدقيق الداخلي والخارجي ذاتها بناءً على هذه الإجراءات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بتطوير آليات رسمية مناسبة، لتطوير عملية التدقيق الداخلي الخارجي بناءً على التقييمات والمتابعة التي تُجْرَى لكل منهما.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *لا ينطبق*

- يخلو البرنامج من مقرر خاص بالتدريب العملي الذي لا يلائم الدراسات العليا التي تهدف إلى تعميق المعرفة النظرية لعلم القانون. ولا يؤثر في ذلك أن تكون المهارات العملية من المخرجات التعليمية لبعض المقررات الدراسية كما يتضح من عينة مواصفات المقررات الدراسية المقدمة.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- وفقًا للائحة الدراسات العليا بالجامعة، ووثيقة وصف البرنامج، فيبلغ عدد الساعات المعتمدة المخصصة للرسالة تسع ساعات من إجمالي (36) ساعة معتمدة للبرنامج، وهي مدة تراها اللجنة مناسبة في حدود كون الرسالة عبارةً عن بحث مكمل لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون. ولمقرر الرسالة سبعة مخرجات تعليمية موضحة في وصف مقرر الرسالة، ومرتبطة بشكل واضح وسليم بمخرجات البرنامج على النحو الموضح في وثيقة وصف البرنامج. ويقدم تقرير التقييم الذاتي، ثلاثةَ نماذجَ لعناوين رسائل الماجستير هي جميعًا في تخصص القانون العام، ونموذجين آخريْن تمَّ تقديمهما بناء على طلب لجنة المراجعة. وتبين أنهما في القانون العام أيضًا؛ مما يثير التساؤل حول عدم تقديم نماذج للرسائل المقدمة في تخصص القانون الخاص، على الرغم من أنَّ قائمةَ الرسائل المسجلة في برنامج ماجستير في القانون تتضمن رسائل في القانون الخاص. ومن جهة أخرى، يلاحظ على عناوين الرسائل الثلاثة، أنَّها تتضمن وصفًا لمنهج الدراسة بأنَّه: "دراسة مقارنة"، فيما يبدو جليًّا أنه تكرار للممارسات الشائعة في وصف كل دراسة قانونية بأنها دراسة مقارنة لمجرد الإشارة إلى النصوص التشريعية في أكثر من قانون، دون إدراك أنَّ المقصود بمنهج الدراسة المقارنة يتمثل في عدم إمكانية التوصل إلى نتائج للبحث إلا بالمقارنة – التحليلية أو التأصيلية – بين أنظمة قانونية مختلفة (المفهوم الضيق للدراسات المقارنة)، أو بالمقارنة بين عدة قوانين وطنية (المفهوم الواسع للدراسات المقارنة).

ولذلك، توصي لجنة المراجعة بالتدقيق في منهج البحث المستخدم في الرسائل بحيث يتوافق مع مضمونها.

- تحدد لائحة الدراسات العليا بالجامعة، مهام المشرف على الرسالة بوضوح في تسع مهام أساسية، في حين تتحدد مسئوليات ومهام الطالب في خمس مهام يتمُّ تعريفه بها عند تسجيل الرسالة. وتوفر الجامعة إمكانية التعرف على مهام المشرف ومسئوليات ومهام الطالب بشأن إعداد رسالة الماجستير في دليل الكلية، وعلى الموقع الإلكتروني للجامعة.

- توجب لائحة الدراسات العليا، أنْ يكون إعداد الرسالة فرديًّا، على أن يخصص لكل طالب مشرفٌ أكاديميٌّ متخصصٌ، يقوم بمتابعته بشكل دوري عن طريق تقديم التقارير عن سير عمله على النموذج المُعَد لذلك. وقد فَحصت لجنة المراجعة ثلاثة نماذج لتقارير متابعة رسائل ماجستير في القانون، ولاحظت وجود تفاوت في كيفية صياغة التقارير: فتقرير يكتفي بوضع تقدير لإنجاز الطالب دون أي بيان تفصيلي، وتقرير ثان يتضمن بيانًا تفصيليًّا عمَّا أنجزه الطالب في المرحلة موضوع التقرير، لكنه يغفل عن تحديد تقدير لإنجاز الطالب، والتقرير الثالث يحدد هذا التقدير، لكنه يكتفي بعبارة واحدة كبيان لإنجاز الطالب. كذلك فقد لاحظت اللجنة قلة التقارير في بعض المقررات، فعلى سبيل المثال لم تجد اللجنة سوى تقرير متابعة واحد لرسالة، عن الفصل الأكاديمي الأول 2020-2021، على الرغم من أنَّ الرسالة سُجلت بتاريخ 29 أغسطس 2019. ولذلك، تؤكد لجنة المراجعة على ضرورة تطبيق آلية للتأكد من التزام جميع المشرفين على الرسائل بتقديم تقارير دورية وافية عن إنجازات الطلبة؛ إعمالا لنص (المادة: 7، فقرة: 1)، من كتيب الدراسات العليا بالجامعة. لذلك، توصي لجنة المراجعة بضرورة الالتزام بأن يقوم المشرف بتقديم تقارير متابعة دورية، ومنتظمة لمستوى تقدم الطلبة الذين يتولى الإشراف عليهم، وأن يتم التأكد من أنَّ هذه التقارير مُصَاغة بشكل تفصيلي؛ يعكس إنجازات الطلبة، وأنْ يطبق ذلك بشكل متسق بين كافة المشرفين.

- تحدد لائحة الدراسات العليا، آليات تقييم رسائل الماجستير؛ إذ تبدأ بالمراجعة الداخلية للرسالة من قبل المشرف والممتحن الخارجي؛ للحكم على مدى صلاحيتها للمناقشة. وإذا ما تقررت هذه الصلاحية؛ يتم تشكيل لجنة لمناقشتها، وتقييم الرسالة، والحكم عليها بقرار عميد البحث العلمي والدراسات العليا. وتتشكل لجنة المناقشة من المشرف على الرسالة وممتحن داخلي وممتحن خارجي. وتتفق هذه الإجراءات مع الأصول المتعارف عليها في مناقشة الرسائل العلمية في الجامعات المماثلة على المستوى

المحلي والإقليمي. وتضع الكلية نموذجًا لتقييم الرسالة، يلتزم به أعضاء اللجنة، ويتضمن نتيجة التقييم والتقدير الممنوح للطالب. ويتم توزيع التقييم كالتالي: (15%) للمحتوى، (10%) للمنهجية، (10%) للمصادر وتوثيقها، (30%) للجانب التحليلي والتطبيقي، (10%) للنتائج والتوصيات، و(25%) لعرض الطالب لملخص الرسالة، ودفاعه عنها أثناء المناقشة. وتتحدد صلاحية الرسالة للمناقشة بناء على تقرير المشرف على النموذج المعد لذلك من جهة، وعلى التقرير المقدم من الممتحن الخارجي للرسالة الذي يتم اختياره من القائمة المعدة سلفًا لهذا الغرض من جهة أخرى. ومع ذلك، يلاحظ على قائمة الممتحنين الخارجيين أنها تكاد تخلو من الأساتذة من جهة، ويكثر بها عدد الأساتذة المساعدين من ناحية أخرى. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يُراعى عند تعيين الممتحن الخارجي للرسائل العلمية أن يكون أستاذًا أو أستاذًا مشاركًا على الأقل.

- تتعدد آليات متابعة تطبيق سياسات وإجراءات رسائل الماجستير طبقًا لما تقضي به لائحة الدراسات العليا. فيقع على لجنة المناقشة/ seminar، ومجلس القسم، ومجلس الكلية مهمة الموافقة على عنوان الرسالة، واعتماد المشروع البحثي المقدم من الطالب، ويتم التأكد من متابعة المشرف للطالب من خلال التقارير الفصلية التي يقدمها المشرف عن إنجاز الطالب، وكذلك استبيان رضا الطالب عن عملية الإشراف. وإذا كان الطالب بحاجة إلى الحصول على مصادر للمعلومات من جهة خارجية يزوده عميد الكلية بكتاب تسهيل مهمة الطالب، موَجَّه إلى منْ يهمه الأمر. وفي ضوء القواعد الواردة بدليل إعداد رسائل الماجستير، تقوم لجنة الدراسات العليا بالكلية بمراجعة الرسالة؛ للتأكد من مطابقتها للمواصفات المذكورة في الدليل المشار إليه. ومن خلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة بأنه يتم إجراء تحسينات على إجراءات رسالة الماجستير والقواعد المنظمة لها في ضوء ما انتهت إليه محاضر لجان المناقشة، وتقارير المشرف الدورية، ومحاضر لجان الحكم على الرسائل، كما يتضمن تقرير المراجع الخارجي السنوي للبرنامج بيانًا خاصًّا بإعداد رسائل الماجستير في القانون؛ يسمح بتطويرها.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- قامت لجنة المراجعة بالاطلاع على تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، وفحص الأدلة الداعمة المقدمة، ومنها تقرير المراجع السنوي للبرنامج، الذي يظهر تقدمًا في مستوى إنجازات الطلبة، يتناسب مع نظرائهم في برنامج الماجستير في الموارد البشرية بنفس الجامعة. ويشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن نتائج طلبة البرنامج تتراوح ما بين جيد جدًّا وممتاز. وكل ما سبق يُبين أنَّ مستوى إنجازات الطلبة يعد مناسبًا، وهذا ما تبين أيضًا من مراجعة نماذج من الامتحانات، ونماذج الإجابة النموذجية عليها، ونماذج من أعمال الطلبة.

- تتم مقارنة نسب القبول في برنامج ماجستير في القانون مع برنامج ماجستير في القانون التجاري في تقرير منسق البرنامج الخاص بالمراجعة السنوية للبرنامج، والتي تظهر أنَّ القبولَ في البرنامج الأول يفوق القبول في البرنامج الثاني. وتتم أيضًا المقارنة في ذات التقرير، مع برنامج آخر داخل الجامعة مثل المقارنة مع ماجستير إدارة الموارد البشرية المذكورة في تقرير التقييم الذاتي، والتي تبين أنَّ نسب القبول متقاربة بين البرنامجين. ويتضح كذلك من تقرير منسق البرنامج، أن القبول في البرنامج يحقق بصفة مستمرة الحد الأقصى للقبول المستهدف، كما أن نسبة استبقاء الطلبة عالية؛ نتيجة المعدل الجيد لتقدمهم في الدراسة عبر الفصول الدراسية. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من الجدول المبين في تقرير التقييم الذاتي – طول الفترة التي يقضيها الطالب في البرنامج حتى التخرج فيه، والتي تصل في بعض الحالات إلى ست سنوات، على الرغم من تصميم البرنامج ليقضي الطالب فيه سنتين؛ للحصول على الدرجة العلمية. ولذلك، تؤكد لجنة المراجعة على توصيتها الواردة بالمؤشر (2.5)، حول بحث الأسباب وراء تأخر تخرج الطلبة، وتقديم الخطة العلاجية المناسبة لذلك.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ التحقق من استيفاء المعايير الأكاديمية للخريجين يتم عن طريق عدة مدخلات منها: البيانات المتعلقة بمستوى تقدم طلبة البرنامج، الوجهات الأولى للخريجين، والتقارير التي يقدمها المدققون الداخليون والخارجيون سواء لمقررات البرنامج أو للبرنامج بشكل عام، وتقارير أرباب الأعمال حول مستوى خريجي البرنامج، وأيضًا آراء أعضاء المجلس الاستشاري، ولقاءات أرباب الأعمال والخريجين، وتقارير تحقق مخرجات البرنامج. وهذا ما يمكن استخلاصه من الأدلة ذات الصلة، ومنها التقرير السنوي للبرنامج، حيث يتولى منسقه قياسَ معدلات التقدم والإكمال، وإجراء المقارنة مع برامج أخرى في الكلية أو الجامعة، وضمها في تقريره الخاص بالمراجعة السنوية للبرنامج.

وتتم متابعة جهات العمل التي يلتحق بها الخريجون، كما يتَّضحُ من قائمة جهات العمل لخريجي البرنامج؛ لبيان مدى تأهيله لهم لشغل الوظائف القانونية الرفيعة.

- يتم استطلاع رأي أرباب الأعمال من خلال استبيان؛ للتعرف على مدى رضاهم عن البرنامج في ضوء مستوى الخريجين. وقد قُدِّمَ دليلٌ، على إجراء هذا الاستبيان في الأعوام 2018-2019- 2019-2020، وقد أظهرت نتائجه معدل رضا مرتفعًا؛ مما يعكس قبولاً لدى أرباب الأعمال عن إنجازات خريجي البرنامج. كذلك يتم استطلاع رأي الخريجين؛ لمعرفة مدى رضاهم عنه، وعن مدى استفادتهم منه في حياتهم العملية، وقد قُدِّمَ دليلٌ، على تحليل هذا الاستبيان في الأعوام 2018-2019 و2019-2020. كما يتضمن تقرير منسق البرنامج الخاص بالمراجعة السنوية للبرنامج، تحليلاً لنتائج كل من استبيان أرباب الأعمال، واستبيان الخريجين. وقد تم إنشاء مكتب التطوير المهني، وشؤون الخريجين في سياسة خدمات التوظيف والخريجين؛ للتواصل مع الخريجين لتنظيم منتديات، ولقاءات مفتوحة، وتوزيع الاستبيانات، ومتابعة أحوالهم.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي للبرنامج – وجود سياسات وأنظمة مؤسسية مناسبة لاحتياجات برنامج ماجستير في القانون، ويتم تحديثها بشكل منتظم، كما أنها تُبَلَّغُ بشكل جيد إلى الجهات ذات العلاقة بالبرنامج، حيث تتبع جامعة العلوم التطبيقية مجموعةً متعددة من السياسات والأنظمة، منها سياسة أخلاقيات البحث العلمي، وسياسة تطوير أعضاء هيئة التدريس، وسياسة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك سياسة المجالس الاستشارية، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحانات....إلخ. وهي سياسات منشورة على موقع الجامعة الإلكتروني. مع الإشارة كذلك إلى أنَّ دليل ضمان الجودة الذي يصدره مركز ضمان الجودة والاعتماد، منشورٌ ومتاحٌ لجميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، والبريد الإلكتروني، والمجالس الأكاديمية. وإنْ كانت اللجنة قد لاحظت أنَّ هناك بعضَ الوثائق الخاصة بسياسات الجامعة منشورة باللغة الإنجليزية، ولذلك، توصي اللجنة بأن تتأكد جامعة العلوم التطبيقية من توفير كل الوثائق المتعلقة بسياسات الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية.
- تبين للجنة المراجعة، بعد الاطلاع على الأدلة المقدمة وفحصها، وجود نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى جامعة العلوم التطبيقية، حيث يتولى مجلس ضمان الجودة والاعتمادية برئاسة رئيس الجامعة المسئولية التشغيلية والإستراتيجية لجميع أنشطة ضمان الجودة على مستوى الجامعة،

كما يراقب فاعلية إدارة الجودة بالجامعة، وله مهام وأهداف محددة بشكل واضح في لائحة مركز ضمان الجودة والاعتمادية، ويجتمع على نحو منتظم لمراجعة القضايا التي تتعلق بمراجعة جودة البرامج، بما فيها القضايا الداخلية والخارجية والاعتمادية. وعلى مستوى الكلية، توجد وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، ثم مدير الدراسات العليا، وبعده منسق البرنامج، كما يوجد توصيف وظيفي لكافة القائمين على البرنامج. وقد تأكدت اللجنة من فاعلية نظام إدارة وضمان الجودة، واتساق تطبيقه على برامج كلية الحقوق الثلاثة – بما فيها برنامج ماجستير في القانون – أثناء المقابلات التي أجريت مع القائمين على ضمان الجودة فيه.

- بعد الاطلاع على الأدلة المقدمة وفحصها، وتقرير التقييم الذاتي، تبين للجنة المراجعة، وجود آليات داخل الكلية تعمل على تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالجودة على مستوى الكلية، منها: وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، المُشَكَّلَة برئاسة مدير وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، وعضوية مساعد مدير وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، ومنسقو البرامج الأكاديمية الثلاثة، ومن بينهم منسق برنامج ماجستير في القانون. وتجتمع الوحدة مرة كل شهر، وتقوم بإعداد تقرير سنوي حول تنفيذ متطلبات الجودة على مدار العام الجامعي، وكذلك ما تقوم به وحدة ضمان الجودة من اجتماعات شهرية؛ لمناقشة العمليات المتعلقة بالمشكلات أو القضايا اليومية التي تظهر نتيجة إدارة البرنامج. بالإضافة لمدير الدراسات العليا، ومنسقي المقررات الدراسية، والأقسام الأكاديمية بالكلية، ومجلسها.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة – أنَّ جامعة العلوم التطبيقية تعمل على تعريف أعضاء هيئة التدريس والموظفين المعاونين، بنظام الجودة والاعتمادية بشكل عام، وبالدور المُكَلَّف به بكل منهم، وذلك من خلال تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، مثل: دورة عمليات الاعتدال في التقييم، وورشة عمل عن الإطار الوطني للمؤهلات في ديسمبر 2018، وكذلك ورشة التدريب على التقييم الذاتي في أكتوبر 2020. كما اطلعت اللجنة على توصية اجتماع لجنة إدارة الكلية السابع للعام الجامعي 2020–2021، والخاص بعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين للجنة المراجعة – من خلال ردودهم على أسئلة المقابلات – أنَّ لديهم فهمًا وإلمامًا بنظام ضمان الجودة، وبدور كل منهم داخل هذا النظام.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنه تتم متابعة نظام إدارة الجودة بالكلية، كما يتم تقييمه، وإجراء التحسينات عليه من خلال مركز ضمان الجودة والاعتمادية الذي يقوم بالمتابعة والإشراف بشكل فعال على فاعلية إدارة وحدة ضمان الجودة والاعتماد بكلية الحقوق، وتوافقها مع سياسة ضمان الجودة والاعتمادية المعمول بها في الجامعة. بالإضافة إلى إجراء الاستبيانات التي تقيس رضا الجهات ذات العلاقة عن الخدمات التي يقدمها مركز ضمان الجودة. وخلال المقابلات، ذُكرت بعض الأمثلة على التحسينات التي أُجْرِيتْ على إدارة ضمان الجودة، ومنها اعتماد معايير التدقيق القبلي عبر الإنترنت، ومراجعة دليل ضمان الجودة، وإضافة القائمة الكاملة لسياسات الجامعة كملحق في الإصدار الأخير للدليل، وجعل مراجعة السياسات تتمُّ كل سنتين.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف.*

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الهيكل التنظيمي للكلية، ووثيقة اختصاصات المجالس الأكاديمية، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ الهيكل التنظيمي للكلية، منظمٌ بشكل يعكس القدرة على إدارة هذا البرنامج وغيره من البرامج الأكاديمية في الكلية. حيث تتم الإدارة اليومية لبرنامج ماجستير في القانون على نحو متسلسل بداية من عميد الكلية، ثم نائب العميد، ثم الأقسام العلمية، ثم رئيس وحدة ضمان الجودة، ثم مدير الدراسات العليا، ثم منسق برنامج الماجستير في القانون، ثم فريق البرنامج، وأخيرًا منسقي المقررات.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة – أنَّه يوجد بدليل ضمان الجودة، والوصف الوظيفي، توصيفٌ واضح لمسئوليات اللجان والأفراد المعنيين بإدارة جودة البرنامج، بالشكل الذي يضمن التواصل الفعال بين مختلف هذه الجهات بما يؤهل هذه الجهات القدرة على صنع واتخاذ القرار. كما تأكدت اللجنة من وضوح حدود مسئوليات القائمين على إدارة ضمان الجودة لبرامج الكلية الثلاثة، بما فيها برنامج ماجستير في القانون من خلال الإجابات التي جاءت ردًّا على أسئلة أعضائها أثناء المقابلات التي تمت مع فريق الجودة بالبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الافتراضية.

- بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، تبين للجنة المراجعة أنَّ كتيب اختصاصات اللجان، يتضمن تحديدًا واضحًا لاختصاصات المجالس واللجان الإدارية المعنية، فعلى مستوى الجامعة؛ يوجد مجلس الجامعة، ومركز ضمان الجودة والاعتماد، وعلى مستوى الكلية؛ يوجد مجلس الكلية، ومجالس الأقسام العلمية، ووحدة ضمان الجودة، ومنسق البرنامج، ولجنة الدراسات العليا، ولكل منها اختصاصاتٌ واضحةٌ في إدارة البرنامج. بالإضافة إلى أنَّ دليل ضمان الجودة، وكتيب الوصف الوظيفي، قد حدَّدَا اختصاصات أصحاب الوظائف الفردية مثل رئيس الجامعة، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية والتطوير، وعميد الكلية، ونائب العميد، ورئيس القسم، ومدير الدراسات العليا، ورئيس وحدة الجودة، ومنسق البرنامج. كما اطلعت اللجنة على الوثيقة الإضافية، الخاصة بتشكيل كل لجان العمل بالكلية. وترى لجنة المراجعة – في ضوء ذلك – أنه يوجد تحديدٌ واضحٌ ومناسب لمختلف الوظائف الإدارية، واللجان ذات العلاقة بإدارة البرنامج.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ المسئولية الأكاديمية، والحفاظ على المعايير الأكاديمية، للبرنامج قد تم إسنادُها بشكل واضح ومحدد على كل مستويات المنظومة الأكاديمية في دليل ضمان الجودة، والخطة التشغيلية لكلية الحقوق، وكذلك اختصاصات المجالس الأكاديمية، وذلك بداية من قسمي القانون العام والقانون الخاص، ومجلس الكلية، ومجلس الجامعة، وأيضًا على المستوى الفردي بداية من رئيس الجامعة، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، وعميد الكلية، ورئيس القسم، ومدير الدراسات العليا، ومنسق البرنامج، ومنسقي المقررات، وعضو هيئة التدريس. وهذا ما تبين أيضًا من خلال الاطلاع على محاضر لجنة الدراسات العليا، ومحاضر اجتماعات مجلس الكلية، ومحاضر اجتماعات الأقسام الأكاديمية.

- بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، والاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، تبين للجنة أنَّ برنامج ماجستير في القانون يُدَار بطريقة ملائمة تعكس وجود قيادة فاعلة ومسئولة، فوفقًا لوثيقة الوصف الوظيفي، يقوم منسق البرنامج بإدارة الجودة داخل البرنامج، ويترأس فريق البرنامج ويعقد لذلك اجتماعاتٍ دوريةً ومنتظمةً، ويقوم هذا الفريق برفع تقرير بشكل دوري إلى رئيسي قسمي القانون العام والقانون الخاص. كما تأكدت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات مع فريق البرنامج – أنَّ هناك خطوطًا واضحةً لإدارة البرنامج بطريقة فعالة ومسئولة.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: *مستوف*

- اطلعت لجنة المراجعة على آخر تقرير سنوي للبرنامج للعام الأكاديمي 2019–2020. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ كتابة هذا التقرير تستند إلى عدة مدخلات منها: تقارير المقررات التي يقوم به منسقو المقررات في كل فصل أكاديمي، وتقرير المدقق الخارجي للبرنامج للعام الأكاديمي 2019–2020، ونتائج المراقبة الصفية، وتوصيات المجلس الاستشاري للبرنامج. وبفحص التقرير السنوي للبرنامج تبين أنه شاملٌ لهذه المدخلات. وقد انتهى التقرير بتوصيةٍ، وخطة عمل مقترحة تضمنت بندًا واحدًا وهو "تنفيذ توصيات المدقق الخارجي، واستكمال إعداد وتحضير الخطة ووصف البرنامج، ومواصفات المقررات المقترحة للتحسين، وتسكين المقررات". كما قُدمت، "الخطة الإجرائية" لمعالجة توصيات المدقق الخارجي لبرنامج ماجستير في القانون بموجب التقرير الصادر في 2020/6/22، والتي احتوت على خطة عمل لتنفيذ هذه التوصيات. وبمراجعة الخطة، تبينَ أنَّ خانة "الإجراء" في معظم البنود تمت صياغتها بشكل غير واضح، حيث تضمنت العبارات التالية في معظم البنود: "تم مناقشة هذه الجزئية حيث وصف البرنامج المحسن المقترح يراعي هذه الجزئية وهناك توجه لتنفيذها" أو "تعرض هذه التوصية على الأقسام واللجان لاتخاذ ما يلزم". ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأن يتم التأكد من أنَّ التقرير السنوي يحتوي على توصيات واضحة مرقمة للتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، تستند إلى أكثر من مدخل، لا إلى تقرير المدقق الخارجي فقط، كما توصي بالتدقيق في وضع خطة تحسين واضحة تتضمن إجراءات محددة؛ لتنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج.

- لدى جامعة العلوم التطبيقية "سياسة مراقبة ومراجعة البرامج"، توضح الإجراءات المتبعة لمراجعته السنوية والدورية. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ إجراءات المراجعة الدورية للبرنامج تتمُّ كل سنتين عند تخرج دفعة فيه. وقد تبين – من خلال المقابلات – أنَّ المراجعة الدورية للبرنامج تتم من قبل لجنة مراجعة دورية؛ يتمُّ اقتراحها من قبل مركز إدارة الجودة بالجامعة، وتضم خبرات من داخل وخارج

الجامعة؛ لتقوم بمراجعة البرنامج، وملفات المقررات، وتقوم بإعداد تقرير يتضمن جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج لتحسين.

- اطلعت لجنة المراجعة على آخر تقرير دوري للبرنامج، والمحرر بتاريخ 21-22 نوفمبر 2018. ووجدت أنه قد تم إعداده بواسطة فريق متخصص يتكون من عضو خارجي (هو نفس العضو الذي تم الاستعانة به في تقرير المراجعة الدورية لبرنامج ماجستير في القانون التجاري)، وثلاثة أعضاء من داخل الجامعة. وبفحص التقرير، وجدته لجنة المراجعة شاملاً لجميع جوانب البرنامج، كما يعتمد على العديد من المدخلات مثل: توصيف البرنامج، والمقررات، وتقارير البرنامج، والمقررات، وتقييم الطلبة، واستبيانات الطلبة، ونتائجها، وجميع التقارير السابقة بما فيها تقارير المدققين الخارجيين، والمجالس الاستشارية وغيرها، كما يُنظر في أهداف البرنامج ومخرجاته. ويختتم التقرير بتوصيات وإبراز جوانب القوة في البرنامج.

- تبين للجنة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّه بناءً على التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الدورية للبرنامج يتمُّ وضع خطة تحسين لمعالجة هذه التوصيات. وقد اطلعت لجنة المراجعة على الخطة الشاملة لبرامج الدراسات العليا للعام الأكاديمي 2018-2019، والتي قدمت كدليل على تنفيذ نتائج المراجعة الدورية للبرنامج، ووجدت لجنة المراجعة أنها تتضمن جدولًا بعنوان: "إجراءات معالجة توصيات الممتحن الخارجي لبرنامج ماجستير في القانون بتاريخ 21-22 نوفمبر 2018". ولوحظ أنَّها تتضمن معالجةَ ما ورد تحت بند: "تحسينات رئيسية" في تقرير المراجعة الدورية، وهناك إشارة إلى أنَّ هذه البنود قد تم تنفيذها بالفعل، أو في طور التنفيذ، كما لمست لجنة المراجعة أثر هذه التحسينات على البرنامج، سواء فيما يتعلق بالمقررات الدراسية من حيث محتواها، أو من حيثُ عدد المقررات الاختيارية، أو البرنامج بشكل عام. إلا أن لجنة المراجعة قد لاحظت أنَّ خطة التحسين لم تتعرض لما ورد تحت بند: "توصيات"، في التقرير الدوري والذي تضمن على سبيل المثال: الاعتماد بشكل أكبر على الأساتذة المشاركين في التدريس، تحديث قائمة الممتحنين والمناقشين الخارجيين وتنويعها، وضع أسس واضحة للامتحان الشفهي من حيث اختيار الممتحنين، وموعد الامتحان، ومدته. لذلك، تحثُّ لجنة المراجعة على تفعيل دراسة تنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الدورية للبرنامج.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- وفقًا لسياسة المقايسات المرجعية، فقد أجرت كلية الحقوق مقايسة مرجعية رسمية واحدة مع جامعة إقليمية عن برنامج مماثل وهو برنامج "الماجستير في الحقوق"، في العام 2020، وشملت المقايسة المرجعية عدة جوانب منها: شروط القبول، وأهداف البرنامج، ومحتوى المقررات الدراسية، والرسالة، ومصادر التعلم، ومنهجية التدريس، وطرائق التقييم. علاوة على ذلك، يوضح تقرير التقييم الذاتي، أنَّ الكلية قد قامت بإجراء مقايسة مرجعية داخلية بين برنامج ماجستير في القانون، وبرنامج ماجستير في القانون التجاري المطروح بنفس الكلية، وكذلك مع برنامج الماجستير في الموارد البشرية في كلية العلوم الإدارية بنفس الجامعة. كما ذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ هناك مقايسات مرجعية غير رسمية أُجْريت مع برامج مماثلة على المستوى الإقليمي، إلا أنَّه لم يُقَدَّمْ دليلٌ على إجرائها، ولذلك، توصي لجنة المراجعة بتوسيع دائرة المقايسات المرجعية للبرنامج مع برامج مماثلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

- وفقًا للأدلة المقدمة، وعلى نحو ما تبين أثناء خلال المقابلات، فإن نتائج المقايسة المرجعية تستخدم كأحد المدخلات التي يستند إليها تقرير المراجعة الدورية للبرنامج، وفي تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّه تمَّ بالفعل تنفيذ بعض التوصيات الواردة في تقارير المقايسة المرجعية من ذلك التوصية المتعلقة بمخرجات البرنامج، وتوصيف المقررات، وجعل التدريس في البرنامج باللغة العربية في كل المقررات الإجبارية، وقصر التدريس باللغة الإنجليزية في إطار المقررات الاختيارية، وكذلك تقليل عدد المقررات الاختيارية فيه، واتضح ذلك في الخطة الدراسية، ومواصفات البرنامج. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنه تم تطبيق التعديلات اعتبارًا من الفصل الأكاديمي الأول للعام الأكاديمي 2020–2021.

- وفقًا لدليل ضمان الجودة، تقوم وحدة القياس والتقييم بجامعة العلوم التطبيقية بتجميع وتحليل آراء الأشخاص والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية؛ لتستفيد منها في تحسين البرنامج، ويشمل ذلك تحليل نتائج استبيان أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، ثم يتم تزويد الأقسام الأكاديمية بنتائج تحليل هذه الاستبيانات؛ لكي يتم وضعها في الاعتبار في عمليات تطوير وتحسين البرنامج. وقد اطلعت لجنة المراجعة على عينة – عن عدة سنوات – من تحليل استبيانات أرباب الأعمال والخريجين، ووجدت معدل رضا مرتفعًا عن معظم بنود الاستبيان إلا أنَّه لم يحدد عدد المستجيبين من البرنامج. وبالنسبة لاستبيان رضا الخريجين، فقد أُجْرِيَ آخرُ استبيان في العام الأكاديمي 2019–2020، على عينة تضمنت (220) خريجًا من الكلية غير أنَّها لم تحدد عدد الخريجين من برنامج ماجستير في القانون. كذلك قدمت أدلة على إجراء استبيانات حول التعلم الإلكتروني، وتقييم المقررات عن أعوام متتابعة، وجميعها تُظهر معدلات رضا مرتفعة، ولا توضح حجم العينة على وجه التحديد. وقد تمَّ الاطلاع على استبيان الطلبة حول تقييم الرسالة، والذي يكشف عن أنَّ نسبة المستجيبين للاستبيان عن برنامجي الماجستير في الكلية بلغت (33.3%). ولذلك توصي لجنة المراجعة بالتأكد من تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تقوم وحدة القياس والتقييم على مستوى الجامعة بتجميع وتحليل آراء الأشخاص والجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية، وترسلها للأقسام الأكاديمية المعنية، التي تقوم – بناءً على ذلك – بالاطلاع على التعليقات المجمعة من الاستبيانات ونتائجها، والاستعانة بها في تطوير البرنامج. ومثال ذلك ما تضمنته محاضر اجتماعات لجنة وحدة ضمان الجودة بالكلية للعام الجامعي 2020–2021، في تواريخ 2020/10/8، و2020/11/25، و2020/12/3، من توصيات بخصوص البرنامج وتحسينه في ضوء نتائج الاستبيانات. وقد قُدِّمَ دليلٌ إضافيٌّ يوضح بجلاء التحسينات التي أُدْخِلَتْ على البرنامج بناءً على تجميع آراء الأشخاص والجهات ذات العلاقة، سواء عن طريق الاستبيانات أو الاجتماعات والتقارير. كما ذُكرت أثناء المقابلات أمثلة على ذلك، ومنها الأخذ بنظام الأطروحة، بحيث خُصصت لها تسع ساعات معتمدة على أنْ تتناولَ أحد الموضوعات المرتبطة بالبرنامج، وهو الأمر الذي تم العمل به في العام الأكاديمي 2019–2020. ويوضح تقرير التقييم الذاتي، أنه يتم إبلاغ ما تم من تحسينات على البرنامج إلى الجهات المعنية من خلال ممثلي الطلبة في مجلس الكلية، أو اجتماع شمل الخريجين، وأرباب الأعمال، وأيضًا المجلس الاستشاري للبرنامج

في الاجتماع التالي؛ لطرح التوصيات، وكذلك من خلال اجتماع فريق برنامج ماجستير في القانون مع طلبة البرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ إدارة الكلية تعمل على معرفة رضا الجهات ذات العلاقة، تجاه التغييرات التي نُفِّذَتْ بناءً على التغذية الراجعة التي قدموها، ومنها نتائج الاستبيانات واللقاءات والاجتماعات المختلفة. وتتبع الكلية في ذلك عدة آليات منها: تتبع نسبة رضا الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال في الاستبيانات المتعاقبة، والتي يتبين منها أن نسبة الرضا مرتفعة وتتحسن للأفضل، كما يتم معرفة رأي الطلبة، ودرجة رضاهم عن التحسينات من خلال اللقاء المفتوح مع طلبة البرنامج، كذلك يُبَلَّغُ المدقق الخارجي للبرنامج بالخطة الإجرائية لمعالجة توصياته، وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المدقق الخارجي للبرنامج قد أشار في تقريره للعام الأكاديمي 2020–2021، عما لاحظه من تحسينات أُدخلت بناءً على توصياته في تقريره السابق للعام الأكاديمي 2019–2020، ورضاه عن هذه التحسينات. وقد تأكدت لجنة المراجعة – خلال المقابلات التي أُجريت مع مختلف الجهات ذات العلاقة – من وجود رضا لديهم تجاه ما تمَّ من تحسينات على البرنامج بناء على التغذية الراجعة من طرفهم.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعَّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة، والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي، أنه يوجد لبرنامج ماجستير في القانون مجلس استشاري، له اختصاصاتٌ محددة، وقد عقد أول اجتماع له في 2017/12/17، وكان يتكون – حينها – من ثمانية أعضاء. أما آخر تشكيل للمجلس، والصادر بناء على قرار مجلس الجامعة في 2020/10/8، فإنه يتكون من عشرة أعضاء من الخبراء المعروفين في المجال القانوني، وأرباب الأعمال، والخريجين، وأعضاء من داخل الكلية. ويعقد المجلس اجتماعاته افتراضيًّا؛ بسبب جائحة كورونا منها الاجتماعان السابع والثامن في شهري يونيو 2020 ويناير 2021.

كما يعقد المجلس اجتماعاته – حسب ما تبين من الأدلة المقدمة – مرتين في العام الأكاديمي بواقع اجتماعٍ واحدٍ كل فصل أكاديمي. وقد تأكدت اللجنة من دورية وانتظام اجتماعات المجلس الاستشاري من خلال المقابلات أثناء الزيارة الافتراضية.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة والوثائق المقدمة، وتقرير التقييم الذاتي – أنه كان للتغذية الراجعة والتوصيات التي أوصى بها المجلس الاستشاري للبرنامج دورٌ مهمٌّ فيما يتم من تحسينات على البرنامج، من ذلك ما أوصى به المجلس الاستشاري في اجتماعه السابع بتاريخ 2020/6/18، من أهمية اللقاء بأرباب الأعمال، والخريجين؛ للحصول على مرئياتهم، وآرائهم حول العملية التعليمية، وكذلك اجتماعه الثامن بتاريخ 2021/1/4، والذي ناقش فيه الخطة الإستراتيجية للكلية للأعوام 2020–2025، حيث أكد المجلس على ضرورة الأخذ في الاعتبار تركيز الخطة على الموضوعات المستحدثة، وتفعيل دور العيادة القانونية، والتوسع في الشراكات الرسمية مع جمعيات مهنية، وكذلك التركيز على أساليب التعليم والتعلم، وموضوعات الذكاء الاصطناعي. وكذلك ما أشار إليه المجلس من أهمية الأخذ بما جاء في تقرير المدقق الخارجي بالنسبة للمقررات الاختيارية، وتدريس المقررات الإجبارية في البرنامج باللغة العربية، وغيرها من أوجه التحسين التي أوصى بها التقرير، والتي تم أخذها في الاعتبار في تقرير المراجعة السنوي للعام الأكاديمي 2019–2020.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى الآليات المتبعة لضمان تلبية البرنامج لاحتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية، ومنها: آراء المجلس الاستشاري، وكذلك الاستبيانات التي يجريها أرباب الأعمال، والتي توضح مدى الرضا عن مستوى خريجي البرنامج، واستبيانات رضا الخريجين عن مستوى البرنامج، واللقاءات التي تجرى مع أرباب الأعمال، وكلها يمكن أن تعطي دلائلَ على احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية، والعمل على أخذها في الاعتبار عند إعادة النظر في تطوير البرنامج بشكل عام.

- أشار تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، إلى عدة دراسات يتم الاستناد إليها كدراسات عن احتياجات سوق العمل، إلا أنَّ بعض هذه الدراسات قديمٌ، وبعضها ليس له علاقة بالبرنامج بشكل مباشر. وبفحص التقرير السنوي، تبين أنه مدونٌ به بوضوح أنَّ البرنامج لم يقم بدراسة احتياجات سوق العمل. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بإجراء دراسة رسمية متكاملة عن احتياجات سوق العمل، تستند إلى أرقام، وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج ماجستير في القانون، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

- تبين للجنة المراجعة – بعد فحص الأدلة المقدمة، والوثائق ذات الصلة، وتقرير التقييم الذاتي – أنَّ وحدة القياس والتقييم تقوم بمساعدة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة، بإدارة الاستبيانات المختلفة، وتحليل التغذية الراجعة، من جميع الاستبيانات، ثم إرسال التقارير إلى كليات الجامعة، والإدارات ذات الصلة؛ للوقوف عمَّا يجب عمله في ضوء هذه النتائج. كما أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتمادية بجامعة العلوم التطبيقية – باعتباره الجهة المُكلَّفة بهذا الدور على مستوى الجامعة – يقوم بالدور الأساسي في متابعة الآليات المتعلقة بضمان الجودة على مستوى كليات الجامعة وبرامجها، ومنها برنامج ماجستير في القانون. كما يعمل على مراجعة التحسينات التي توصي بها تقارير التدقيق الداخلية والخارجية. كذلك تقوم لجنة إدارة كلية الحقوق بدورها أيضًا في متابعة الآليات المطبقة؛ لضمان الجودة والاعتماد ومراجعتها بما يتوافق مع سياسة ضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيِّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقًا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج ماجستير في القانون المطروح بكلية الحقوق، والمقدم في جامعة العلوم التطبيقية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنةِ بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. تجهيزات القاعات، والمختبرات، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس مناسبة ومجهزة بشكل كاف وفعال.
2. مرافق تقنية المعلومات مناسبة وكافية؛ لتلبية احتياجات الطلبة.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ أنَّه يجبُ على جامعة العلوم التطبيقية:

1. الإسراع في طرح برنامجين منفصلين للماجستير؛ أحدهما في القانون العام، والآخر في القانون الخاص عوضًا عن دمجهما في برنامج واحد.
2. أن يوضَّح في الشهادة الممنوحة لطالب ماجستير في القانون المسار الذي اجتازه سواء أكان مسار القانون العام أم مسار القانون الخاص.
3. أن يُعاد النظرُ في المدة المقررة لإنجاز الرسالة.
4. أن يتم إدراج مقرر المرافعات المدنية والتجارية (LM614)، ومقرر فقه المعاملات الإسلامية (LM681)، كمقررات إجبارية.
5. ضرورة إعادة صياغة محتوى المقررات الدراسية على نحو يتبين منه الالتزام بمنهج تقسيم المقرر إلى مقرر عام ومقرر خاص، والالتزام بتدريس موضوع المقرر الخاص مع التعمق فيه بشكل يغطي عناصر العمق والاتساع.

6. تحديث الكتب الدراسية التي تُدَرَّسُ في البرنامج، بحيث تغطي آخر المستجدات القانونية المعاصرة في مجال التشريع البحريني.
7. اتخاذ ما يلزم من إجراءات؛ للتأكد من دقة إجراء معادلة المقررات.
8. تخفيض عبء العمل الأسبوعي لأعضاء هيئة التدريس، وزيادة عدد أسابيع إجازتهم السنوية؛ لتتناسب مع المعدلات السائدة محليًّا وإقليميًّا.
9. ضرورة العمل على تمثيل أفضل للمرأة في الهيئة التدريسية للكلية، ومراعاة النسبة المعقولة للأساتذة، والأساتذة المشاركين، والتدقيق عند التعيين في اختيار حملة الشهادات العلمية في ضوء مستوى الجامعات المانحة لها.
10. تطبيق آليات لاستطلاع آراء هيئة التدريس فيما يقدم لهم من أنشطة للتطوير المهني، وقياس مدى مناسبتها وفاعليتها.
11. اشتراك الجامعة في قواعد بيانات متخصصة في القانون مثل: Lexis Nexis وWest Law وزيادة عدد قواعد البيانات المتخصصة باللغة العربية.
12. وضع آليات واضحة للصيانة الدورية لمرافق الجامعة.
13. بحث الأسباب وراء تأخر تخرج الطلبة، وتقديم الخطة العلاجية المناسبة لذلك.
14. التأكد من أنَّ الأسئلة الاختيارية في الاختبارات تتضمن عددًا مناسبًا من الخيارات.
15. تعديل سياسة المدقق الخارجي من خلال اشتراط درجة علمية معينة في المدقق الخارجي لبرامج الدراسات العليا، كالحصول على درجة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل.
16. تطوير آليات رسمية مناسبة لتطوير عملية التدقيق الداخلي والخارجي بناءً على التقييمات، والمتابعة التي تُجْرَى لكل منهما.
17. التدقيق في منهج البحث المستخدم في الرسائل، بحيث يتوافق مع مضمونها.
18. ضرورة الالتزام بأن يقوم المشرف بتقديم تقارير متابعة دورية ومنتظمة لمستوى تقدم الطلبة الذين يتولى الإشراف عليهم، وأن يتم التأكد من أن هذه التقارير مصاغة بشكل تفصيلي يعكس إنجازاتهم، وأن يطبق ذلك بشكل متسق بين كافة المشرفين.

19. يُراعى عند تعيين الممتحن الخارجي للرسائل العلمية أن يكون أستاذًا أو أستاذًا مشاركًا على الأقل.

20. أن تتأكد جامعة العلوم التطبيقية من توفير كل الوثائق المتعلقة بسياسات الجامعة باللغتين العربية والإنجليزية.

21. التأكد من أنَّ التقرير السنوي يحتوي على توصيات واضحة مرقمة للتحسين على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، تستند إلى أكثر من مدخل – لا إلى تقرير المدقق الخارجي فقط.

22. التدقيق في وضع خطة تحسين واضحة تتضمن إجراءات محددة لتنفيذ كافة التوصيات الواردة في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج.

23. توسيع دائرة المقايسات المرجعية للبرنامج مع برامج مماثلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

24. التأكد من تحديد حجم العينة للبرامج المختلفة في كافة الاستبيانات، وتطوير آلية لضمان زيادة مشاركة الجهات ذات العلاقة الداخلية والخارجية في الاستبيانات.

25. إجراء دراسة رسمية متكاملة لاحتياجات سوق العمل تستند إلى أرقام وبيانات واضحة مرتبطة ببرنامج ماجستير في القانون، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.